

الضرر التبعية والأساس القانوني لدعوى التعويض عنه (دراسة تحليلية في القانون المدني العراقي)

محمد حنون جعفر¹ ، زبير مصطفى حسين²

قسم القانون، كلية القانون- جامعة السليمانية، السليمانية، العراق^١

قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيهان- السليمانية، السليمانية، العراق^٢

mohammed.jafar@univsul.edu.iq¹

zuber.mustafa@sulicihan.edu.krd²

الملخص:

تحتل المسؤولية المدنية وبالتحديد تلك الناجمة عن الأعمال غير المشروعة أهمية خاصة في القوانين المدنية عامة، وتبرز ضمن موضوعات تلك المسؤولية، موضوع الأعمال غير المشروعة الواقعة على النفس، ابتداءً من الجرح والأذى الجسدي ووصولاً إلى أضرار الروح بالقتل أو الوفاة. والقانون المدني العراقي، ورغم اعتماده في تنظيم أحكام المسؤولية الناجمة عن الأعمال غير المشروعة على أحكام الفقه الإسلامي، إلا أنه لم يتبنى القواعد المقررة فيه بخصوص التعويضات الناجمة عن الاعتداء على النفس، وأخذ بالأحكام والقواعد المقررة في القوانين المدنية، وبالتحديد من القانون المدني المصري. وكان من ضمن تلك الأحكام تلك المقررة لحق التعويض للأشخاص الذين تربطهم علاقات أسرية أو مالية بالمتوفى. حيث قرر في المواد (202-205) منه على حق التعويض للأشخاص الذين يلحقهم ضرر مادي أو أدبي نتيجة وفاة الضحية أو المتضرر الأصلي الذي وقع عليه الاعتداء أو الفعل الضار. لقد ركزنا في بحثنا هذا على أبرز هذا النوع من أنواع الضرر والتعويض المقرر للأشخاص المنصوص عليهم في المواد المذكورة أعلاه، وهم كل من: زوج المتوفى والأقربين من أسرته إليه. والأشخاص الذين كانوا يتلقون أعاله من المتوفى والتي أدت وفاته إلى انقطاعها أو حرمانهم منها. حيث حاولنا تحديد نوع الضرر الواقع عليهم، وبيان خصائصه وشروطه، وتمييز دعوى تعويضه عن الدعوى الوراثية التي تكون لورثة المتوفى وخلفه العام. وكذلك حاولنا تحديد الأساس القانوني الذي نعتقد بصحته لدعوى التعويض عنه، من خلال أتباع المنهج التحليلي لنصوص القانون المدني العراقي. وقد توصلنا في خاتمة البحث إلى مجموعة من النتائج وقدّمنا مجموعة أخرى من التوصيات، أبرزها: تسمية الضرر محل الدراسة بالضرر التبعية أدق من تسميته بالضرر المرتد. وأن أساس دعوى التعويض عنه هو نص القانون، وليس الفعل الضار. وأخيراً فقد أوصينا المشرع العراقي بتبني نظام التعويض أو الضمان المقرر في الفقه الإسلامي بخصوص الاعتداءات أو الأعمال غير المشروعة الواقعة على النفس.

پوخته:

بهرپرسياريتي شارستانيه وه به دياريكراوى نهوى به هوى كارى نابهجيوه دروست دهبيت گرنكى زورى هميه له ياساكاني شارستاني به گشتي، وه يهكيك له بابتهكاني نهوى بهرپرسيارييه بريتييه له بابتهكاني كاره نابهجييهكان كه نهكرتته سهر گيان، كه بريتين له بريندار كردن وه نازارداني جهستبي تا دهگاته كوشتن و مردن. وه ياساي شارستاني عيراقى ههرچهنده له ريكخستني بهرپرستتي دروست بوو به هوى كارى نابهجي پشتي بهستتوه به فقهى ئيسلامى، بهلام كارى به ريساكان نهكردوه سهبارمت به قهرمبووكرندنهوى يهو زهرمرانهى بههوى دهست دريژ كردنه سهر گيان دروست دهبيت، بهلكو بهو ريسايانهى ومركرتوه كه له ياساكاني شارستاني كارى پندمكرتت وه به تابيهتي ياساي شارستاني ميسرى. وه يهكيك لهم ريسايانه بريتيه لهو ريسايانهى كه مافى ومركرتتي قهرمبوو دهدهته نهوى كهسانهى كه پهيوهندى خيزاني يان داراي دهياهنهستتهوه به كهسى مردوو. ههر وهك له مادهكاني (202، 205) مافى ومركرتتي قهرمبووى داوه بهو كهسانهى كه دوچارى زهرمرى ماددى و نهدهبي دهبنهوه به هوى مردنى زهرمرهنده سهرمكييهكه كه كاره نابهجييهكهى كراوته سهر. لهم تويزينهويهى باسى نهوى جوړه زهرمرهمان كردوه ولهگهل نهوى قهرمبووهى كه بو نهوى كهسانه دانراون كه مادده ياساييهكان باسيان كردوه كه بريتيين له

(هاوسەرى مردوۋەكە ، خزمە نەزىكەكانى و ئەم كەساناى كە مردوۋەكە بەخىۋى دىمكردن وە بە ھۆى مردنەكەۋە بىيەش بوون لئى). وە ھەروەھا باسى مەرجهكانى و تاييەتمەندىيەكانمان كردوۋە ، وە جيا كردنەۋەى داۋاكەى لە داۋاكانيتر ،ئەمە جگە لە بنچينەى ياساىى دواى قەربوۋەكە ، بۆ ئەمانەش پەيرەۋى مەنھەجى شىكاريمان كردوۋە .

لە كۆتاييدا گەشتين بە كۆمەللىك دەرمنجام و پىشنيار ،لە دەرمنجامەكان ناۋانى زارەرى تەبەئى بە زەرەرى مەرتەد وە ديارى كردنى بنچينە ياساىيەكەى بە ياسا ، وە پىشنيار كردنى بۆ ياسا دانەرى عىراقى كە تەبەئى سىستەمى قەربوۋە بكات كە وەك ئەۋەى رەكخراۋە لە فەقەئى ئىسلاميدا .

Abstract:

Civil responsibility, especially that that is arising from illegal acts is generally essential in various civil laws. Among topics related to this kind of responsibility are illegal acts that affect the human being physically. For instance, acts that cause damages to people such as injuries and in the worst case killing or death. Although Iraqi Civil Code depended on the Islamic Jurisprudence in regulating rules of civil responsibility concerning illegal acts, it did not adopt rules of compensation based on Islamic law for such actions. It adopted rules of compensation from other civil law especially, Egyptian Civil Law. Such rules included the right to compensation for persons that are related to the dead person. The Iraqi Civil Law provides for the right to compensation for those who incur damages, physical or mental, as a result of the death of the victim who faced the illegal act in Articles 202-205. This study concentrates on this type of injury and those who are entitled to compensation in such Articles mentioned above. Such persons include the wife of the deceased person and his/her close relatives. In addition, it includes those people who were dependent on the deceased person and his death led to the interruption of such support. This study tries to determine the type of damage they incur, its characteristics and conditions, and distinguishing the lawsuit for getting such compensation from other inheritance-related lawsuit. It also covered the basis of the lawsuit for compensation through analytical approach to the texts of the Iraqi Civil Law. This study reached several conclusions and recommendations. The most important one is defining the damage as secondary damage instead of naming it reversed damage. Further, the basis of the compensation is law provisions instead of illegal acts. Finally, we suggest that the Iraqi lawmaker adopt the compensation rules or the guarantee that is provided by Islamic law with respect to illegal acts conducted against human beings.

المقدمة

أولاً: تعريف موضوع البحث:

تناول القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 العمل غير المشروع في الفصل الثالث من الباب الأول للكتاب الأول من القسم الأول منه، وقد قسمه الى فرعين، تناول في الفرع الأول المسؤولية عن الأعمال الشخصية، وفي الفرع الثاني، المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية عن الأشياء. وفيما يتعلق بالمسؤولية عن الأعمال الشخصية، فقد قسمه الى فقرتين، تناول في الفقرة الأولى، الأعمال غير المشروعة التي تقع على المال. أما الفقرة الثانية، فقد تناول فيه الأعمال غير المشروعة التي تقع على النفس. وفيما يتعلق بالأعمال الأخيرة، فقد نصت المادة (202) من القانون على التعويض عن كل اعتداء يقع على النفس من قتل أو جرح أو ضرب أو أي نوع آخر من أنواع الأذى. وحكم التعويض في مثل هذه الأحوال يكون لمصلحة الشخص المعتدى عليه، أو خلفه العام من ورثة وغيرهم في حال وفاته. وفي الحالة الأخيرة، أي حالة وفاة المعتدى عليه، فإن الورثة في مطالبة المعتدي أو المسؤول عن التعويض لا يطالبون بتعويضهم عن ضرر شخصي لحقهم من جراء الاعتداء، بل يطالبون عن تعويض الضرر الشخصي الذي لحق مورثهم المتوفى، سواء كان ذلك الضرر ضرراً مادياً أو ضرراً أدبياً (مع ملاحظة أن المطالبة عن التعويض الأخير لا يتم من قبل الورثة في القانون المدني العراقي إلا إذا حصل الاتفاق عليه قبل وفاة المصاب أو صدر به حكم قضائي)، لذلك فإن دعوى التعويض التي يرفعها الورثة في مواجهة المسؤول عن الفعل الضار تسمى في هذه الحالة ب(الدعوى الوراثة). غير أن نصوص القانون المدني العراقي لم تكف بتقرير الحق في التعويض عن الأضرار التي تلحق المعتدى عليه أو المتضرر في حالة وفاته، بل أقرت الحق في التعويض عن أضرار أخرى لا تتعلق بشخص المعتدى عليه المتوفى، بل تتعلق بأشخاص آخرين لحقهم تلك الأضرار نتيجة واقعة موت أو وفاة المعتدى عليه. وهو ما نصت عليه كل من المادتين (203-205) من القانون المدني العراقي، حيث أقرتا الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار أو المعتدي بالتعويض عن الأضرار الشخصية التي لحقت الأشخاص الآخرين نتيجة وفاة المعتدى عليه. وقد حددت هاتين المادتين الأشخاص الذين يستطيعون المطالبة بالتعويض بطائفتين، هما:

1. الأشخاص الذين كانوا معالين من قبل المتوفى، وحرّموا من الإعالة نتيجة وفاته، فلم لهم الحق في التعويض عن الضرر المالي الذي لحقهم نتيجة وفاة معيلهم، والمتمثل بضرر (فقدان الإعالة).

2. زوج المتوفى والأقربين من أسرته، حيث يكون لهم الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار عن تعويض الأضرار الأدبية التي لحقتهم نتيجة وفاة الزوج الآخر أو القريب. والذي يتضح مما سبق، أن القانون المدني العراقي أقر الحق في التعويض عن الأضرار الشخصية التي تلحق أشخاص آخرين غير المتضرر الأصلي الذي وقع عليه الفعل الضار، وهؤلاء الأشخاص في مطالبتهم بالتعويض عن الأضرار التي لحقتهم إنما يطالبون بتعويضهم عن أضرار شخصية لحقتهم هم شخصياً وليس شخص المتوفى، لذلك يطلق على دعوى التعويض التي يقومون برفعها على المسؤول ب(الدعوى الشخصية)، وذلك تمييزاً لها عن الدعوى الوراثة السابقة الذكر. ولأن المطالبين بالتعويض طبقاً للدعوى الشخصية قد لحقتهم أضرار نتيجة الضرر الأصلي الذي وقع على المتضرر الأصلي، لذلك يمكن أن نطلق عليهم تسمية المتضررون بالتبعية أو التبعية، والأضرار التي لحقتهم شخصياً، بالإضرار التبعية.

ثانياً: أشكال البحث:

لقد أثار مسألة تعويض الضرر التبعية تساؤلات عدة، سواء فيما يتعلق بتسمية هذا النوع من الضرر وتعريفه وخصائصه والشروط الواجب توفرها فيه. أو فيما يتعلق بدعوى المطالبة بالتعويض عنه وتمييزها عن دعوى المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت المتوفى شخصياً. كما أن موضوع الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعية قد أوجد في أذهاننا تساؤلات وأشكاليات عدة، مما دفعنا الى بحثها ومحاولة تحليلها والوصول الى نتائج تتسجم مع النصوص القانونية والمنطق القانوني السليم.

ثالثاً: منهجية البحث:

بالنظر الى أن جل تركيز بحثنا سينصب على نصوص محددة من القانون المدني العراقي، وهي كل من نص المادة (202) والمادة (205)، لذلك سنتبع المنهج التحليلي، من خلال تحديد الأحكام القانونية التي تتضمنها هاتين المادتين، ومحاولة عرضها على القواعد العامة المقررة للمسؤولية المدنية عن الأعمال غير المشروعة المنصوص عليها في القانون المدني العراقي. كما أننا

سنقتصر في بحثنا هذا على أحكام القانون المدني العراقي المتعلقة بالضرر محل الدراسة. ولن نلجأ الى بحث أحكام غيره من القوانين المدنية، إلا بشكل موجز جداً وبما يكون ضرورياً لأكمال الفكرة التي يتم معالجتها في ثنايا البحث.

رابعاً: تقسيمات وخطة البحث:

وبناءً على ما سبق، سنقوم بتقسيم بحثنا هذا الى مبحثين، نتناول في المبحث الأول، ما هية الضرر التبعية، حيث سنقسمه الى مطلبين، نبحت في المطلب الأول، تعريف الضرر التبعية وخصائصه، أما المطلب الثاني، فسنبحث فيه شروط تعويض الضرر التبعية. أما المبحث الثاني، فسنبحث فيه ماهية دعوى تعويض الضرر التبعية وأساسها القانوني، وسنقسمه أيضاً الى مطلبين. نتناول في المطلب الأول، تعريف دعوى تعويض الضرر التبعية وتمييزها عن غيرها، أما المطلب الثاني، فسنبحث فيه، الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعية. وأخيراً سنختتم بحثنا هذا بخاتمة، نلخص فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

ما هية الضرر التبعية

سنقسم هذا المطلب الى مبحثين، نتناول في المبحث الأول، تعريف الضرر التبعية وخصائصه، أما المبحث الثاني، فسننتاول فيه، شروط تعويض الضرر التبعية، وكما يأتي:

المطلب الأول: تعريف الضرر التبعية وخصائصه:

لم يورد القانون المدني العراقي تعريفاً للضرر التبعية، كما أنه لم يطلق عليه تسمية معينة، فكل ما نص عليه هو الحكم بالتعويض عن الضرر الذي يلحق الأشخاص المرتبطين بالمتضرر (الأصلي) في حالة موته، سواء كان الضرر الذي لحقهم ضرراً مالياً أو ضرراً معنوياً (1)، وقد فسح ذلك للفقهاء القانوني المجال لأجل إيجاد تعريفاً له يحدد بدقة ماهيته ومفهومه، وقبل ذلك إطلاق تسمية له لتمييزه عن غيره من أنواع الضرر الأخرى. وهو ما سنتولى بيانه بالآتي:

الفرع الأول: تسمية الضرر:

نظراً لعدم تحديد المشرع المدني تسمية للضرر محل الدراسة في نصوص القانون المدني، لذلك فقد أطلق شراح القانون المدني تسميات له، يمكن تحديدها بأثنتين، وكما يأتي:

1- الضرر المرتد: تعد تسمية الضرر محل الدراسة بالضرر المرتد، هي التسمية الشائعة لدى شراح القانوني المدني (2)، حيث أطلق على ذلك الضرر الذي لحق أشخاصاً غير شخص المتضرر الأصلي نتيجة الفعل الضار، أسم (الضرر المرتد). واعتبر الفقه المدني هذه التسمية هي المعبرة عن ماهية الضرر الذي يلحق أشخاص آخرين غير شخص المتضرر الأصلي. وأنطلق الشراح في تسميتهم هذه من تصور أن هذا الضرر هو ارتداد عن الضرر الذي لحق المتضرر الأصلي. بمعنى أن الفعل الضار ألحق بالمتضرر الأصلي ضرراً أصلياً وهو (الموت)، وهذا الضرر الأخير أرتد على أشخاص آخرين (الورثة والمعالين)، فألحق بهم ضرر يستوجب التعويض عنه. لذلك عد الضرر الأخير ضرراً مرتداً عن الضرر الأصلي، وبالتالي فهو (ضرر مرتد). ويمكن أن نتساءل هنا، هل فعلاً تسمية (الضرر المرتد) تتسجم مع حقيقة أو ماهية الضرر محل الدراسة؟ وللأجابة على ذلك نرى ضرورة بيان المعنى اللغوي للإرتداد، ومعرفة فيما اذا كان هذا المعنى ينطبق فعلاً مع الضرر المقصود في دراستنا هذه. فمن الناحية اللغوية جاء في المعجم الوسيط: (ردة) - رداً، وترداد، وردة: منعه وصرفه - أرجعه. وفي التنزيل العزيز (ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً). ويقال: رده اليه: أعاده. ورده على عقبيه: دفعه. ورد كيده في نحره: أجابه. يقال: (رد عليهم السلام).

1 - في حين وضع القانون المدني لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة لسنة 1975 عبارة (الضرر المرتد) عنواناً لأحكام المادة (1734) منه

2 - ويعبر عن الضرر المرتد في الفرنسية Dommage ou le prejudice Ricochet. أنظر أستاذنا الدكتور. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، الضرر، دار وائل للنشر، 2006، ص 234، وأيضاً بحث أستاذنا الدكتور صبري حمد خاطر، الضرر المرتد في القانون العراقي والمقارن، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد الأول والثاني، 1989، ص 224 وما بعدها. د. عزيز كاظم جبر، الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية التقصيرية، دراسة مقارنة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص 23 وما بعدها. د. سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، القسم الأول، المجلد الأول، الطبعة الخامسة، 1992، ص 151

ورد إليه جوابه: أرجعه وأرسله (3). والذي يفهم من المعنى اللغوي لكلمة (الرد) أن الضرر المرتد هو ذلك الضرر الذي يلحق المصاب ثم يعود أو يرتد على الشخص الذي صدر عنه الفعل الضار. فالأرتداد يعني عودة الشيء إلى مصدره الذي صدر عنه. وواضح أن هذا المفهوم للضرر لا ينطبق مع ما نقصده في الضرر محل الدراسة، فالضرر محل الدراسة ليس هو الضرر الذي أرتد على من صدر عنه الفعل الضار، أو الشخص الذي كان السبب في وقوعه، بل هو الضرر الذي يلحق أشخاص آخرين غير المتضرر الأصلي، وغير الشخص الذي صدر عنه الفعل الضار. لذلك نصل إلى نتيجة وهي أن مصطلح (الضرر المرتد) لا تنطبق من الناحية اللغوية مع المقصود من الضرر محل الدراسة، لذلك فهو مصطلح غير صحيح⁴.

2- الضرر المنعكس أو الأنعكاسي: أورد بعض شراح القانون المدني مصطلح (المنعكس أو الأنعكاسي) لبيان ماهية الضرر الذي يلحق أشخاص آخرين غير الشخص المتضرر الأصلي (5). وسنحاول أيضاً بيان مدى دقة مثل هذه التسمية وأنطباقها مع الضرر محل الدراسة. وذلك بالرجوع إلى المعنى اللغوي لكلمة (الأنعكاس) وبيان المقصود منها. حيث جاء في المعجم الوسيط: (عكس) الشيء - عكساً: قلبه و - رد آخره على أوله، يقال: عكس الكلام. ويقال: عكس الدابة: جذب رأسها إليه لترجع القهقري. وعكس على فلان أمره: رده عليه (6). فالذي يفهم من المعنى اللغوي لعبارة (المنعكس) أن المقصود منها هو رجوع أو أرتداد الضرر الذي لحق المتضرر على الشخص الذي صدر عنه هذا الضرر، مما يعني أنها تطابق المعنى اللغوي لعبارة (الأرتداد) السابق بيانها. ومن ثم فإنها تتبعها في النتيجة، وهي عدم أنطباقها مع المقصود من الضرر محل الدراسة. فالضرر محل الدراسة هو الذي يقع على شخص آخر غير المتضرر الأصلي وغير الشخص الذي صدر عنه الفعل الضار. لذلك لا يمكن التسليم بصحة تسمية (الضرر المنعكس أو الأنعكاسي)، حيث يرد عليه ما سبق أن بيانه بخصوص تسمية (الضرر المرتد).

3- التسمية المقترحة (الضرر التابع): بعد ما تبين أعلاه من عدم أنطباق اصطلاح (الضرر المرتد) وأيضاً اصطلاح (الضرر المنعكس) مع مفهوم الضرر محل الدراسة. نعتقد أن أفضل تسمية لهذا الضرر هو تسميته بـ (الضرر التبعية أو التابع) وذلك لسببين:

الأول: هو أنطباق مصطلح الضرر التبعية مع مفهوم الضرر محل الدراسة، فلما كان الضرر محل الدراسة هو ذلك الضرر الذي لحق أشخاص آخرين غير الشخص المتضرر الأصلي، وكان نتيجة لوقوع الضرر الأصلي الذي وقع عليه، لذلك فإنه يعد ضرر تابع وقع نتيجة وقوع الضرر الأصلي، ومن ثم سيكون لدينا متضررين هما: المتضرر الأصلي والمتضرر التبعية، وبالنتيجة نكون أمام ضررين (الضرر الأصلي) الذي لحق المتضرر الأصلي، و (الضرر التبعية) الذي لحق المتضرر التبعية نتيجة الضرر الذي لحق المتضرر الأصلي. لذلك فإنه يسمى بـ (الضرر التابع أو التبعية).

الثاني: هو سبب لغوي، فقد جاء في المعجم الوسيط: (تبع) الشيء - تبعاً، وتباعاً، وتباعه: سار في أثره، أو تلاه ... ، (تتابع) الأشياء، توالت، ويقال: تتابع الفرس: جرى جرياً مستوياً لا يرفع فيه بعض أعضائه ... ، (التابع): التالي. و - الخادم (7). حيث يفهم من ذلك أن المعنى اللغوي لمصطلح (الضرر التبعية) ينطبق مع المعنى المقصود من الضرر محل الدراسة. فالضرر الذي لحق أشخاص آخرين غير شخص المتضرر نتيجة الضرر الذي وقع عليه هو ضرر تابع للضرر الأخير، ما كان ليوحد لولا وجود الضرر الأصلي، لذلك فهو ليس بضرر (مرتد) وليس بضرر (منعكس)، وإنما هو ضرر (تابع أو تبعية) (8).

³ - المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، دار الدعوة، أستانبول، تركيا، 1989، ص 337
⁴ - وقد يقال أنه ليس مهماً أن ينطبق المعنى اللغوي لتسمية الضرر المرتد مع المعنى الاصطلاحي، باعتبار أن تسمية الضرر المرتد أصبحت تسمية دارجة في اصطلاح الفقه القانوني، وأن المختصين في الدراسات القانونية يفهمون المقصود منها دون الاعتداد بالمعنى اللغوي لها. وبدورنا نرى أن الكلام أعلاه صحيحاً بالنسبة لمن يمر على موضوع الضرر محل الدراسة مرور الكرام من دون فحص أو تمحيص، لكنه ليس كذلك بالنسبة لمن أراد توخي الدقة في الموضوع، كما أن تصحيح خطأ شائعاً خير من تركه شائعاً مسبباً أرباكات وغموض للباحثين. لذلك نرى عدم صحة تعبير (الضرر المرتد) وعدم دقته، ومن ثم ندعو إلى تجنب الأخذ به.
⁵ - أشار إلى هذه التسمية د. أحمد شرف الدين، أنتقال الحق في التعويض عن الضرر الجسدي، مطبعة الحضارة العربية، 1982، ص 60 -

61

⁶ - المعجم الوسيط، المصدر السابق، ص 618

⁷ - المعجم الوسيط، المصدر السابق، ص 81

⁸ - وقد أشار إلى هذه التسمية كل من: د. سعدون العامري، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية، مركز البحوث القانونية، بغداد، 1981، ص 41. د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 227. د. عزيز كاظم جبر، المصدر السابق، ص 41. د. غازي عبد الرحمن ناجي، تحديد المستحقين للتعويض عن الضرر الأدبي نتيجة الوفاة، مجلة، بحث منشور في مجلة القضاء، السنة التاسعة والثلاثون، الأعداد الأولى والثانيتين 1985، ص 140. د. محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة، 1978، ص 202. كما

الفرع الثاني: تعريف الضرر التبقي:

خلصنا مما سبق أن أفضل تسمية للضرر محل الدراسة هي تسميته ب(الضرر التبقي أو التابع)، وهذه التسمية لم يشر إليها شراح القانون المدني الأتالياً جداً، لذلك كانت تعريفاتهم لهذا الضرر تندرج ضمن تسمية (الضرر المرتد). وعليه فأنا سنقوم باستعراض أهم تعريفات الفقه المدني للضرر التبقي (المرتد) والتي منها: أنه الأضرار المتعددة التي تلحق أشخاصاً آخرين غير من كان ضحية الفعل الضار نتيجة موت المصاب أو أصابته بضرر بالغ في جسمه (9). كما عرف البعض الآخر: بأنه هو الضرر الذي (لا ينصب على من ينصب عليه الفعل الضار، وإنما هو ضرر يترد عن نتيجة ذلك الفعل فيصيب أشخاصاً آخرين) (10). وعرف الأستاذان (مازو وتانك) الضرر التبقي بأنه الضرر الذي يلحق شخصاً نتيجة الضرر الذي يصيب مباشرة ضحية الفعل الضار، كالضرر الذي يلحق الأسرة نتيجة فقد عائلهم أو أحد أفرادها (11). كذلك عرف آخرون الضرر التبقي (المرتد) بأنه هو (ضرر يقع على غير من وقع عليه الفعل الضار مباشرة)، فمن يطلق عياراً نارياً على أحد فيصيبه إصابة مباشرة ورثت عنده عجزاً معيناً ينشأ عنه نقص في قدرته على العمل، فلا شك أن ذلك العجز وذلك النقص في القدرة وما يتبعه من خسارة مالية وكل ما ينشأ عن الأصابة من نفقات وعلاج، وكل ما يشعر به المصاب من آلام وأوجاع قابل للتعويض، وهذه أضرار وقعت على المتضرر الأصلي أو المباشر الذي وقع عليه فعل الإطلاق. أما الضرر التبقي (المرتد) فهو الضرر الذي لا يلحق من أطلق عليه العيار الناري، بل يصيب أشخاصاً غيره، كالمعال من قبل المجنى عليه أعالاً ثابتة إذا أدى الحادث وما أستتبعه من نقص القدرة على تحصيل الرزق إلى حرمانه من الإعال، فلا شك أنه يستطيع المطالبة بجبر الضرر المرتد (التبقي) الذي أصابه نتيجة ذلك. وهذا هو الحال بالنسبة لبقية الأفعال الضارة التي تؤدي إلى نتائج متشابهة للنتائج التي أشرنا إليها، كما لو أدى الحادث إلى وفاة الضحية مباشرة (المتضرر الأصلي) وحرر جراء ذلك الورثة من الإعال، فحق لهم في التعويض عن تلك الأضرار المادية بالإضافة إلى ما كابده من أضرار معنوية أو أدبية (12). والذي يلاحظ على التعريفات التي أوردناها أعلاه أنها تركز في تعريفها للضرر التبقي (المرتد) على مسألتين: الأولى، أن هذا الضرر يقع على شخص غير شخص المصاب الذي وقع عليه الفعل الضار. والثانية: أن هذا الضرر الذي وقع على غير شخص المصاب مرتبط بالضرر الذي وقع على هذا الأخير. إذ لولا الضرر الأصلي الذي لحق المصاب الأصلي (ضرر الموت)، لما تحمل المتضرر التبقي الضرر التبقي (ضرر فقدان الإعال مثلاً). عليه فإنه يمكننا تعريف الضرر التابع أو التبقي بأنه: الضرر أو الأضرار المتعاقبة التي لحقت أشخاصاً آخرين غير شخص المتضرر الذي وقع عليه الفعل الضار نتيجة الضرر الأصلي الذي لحق الأخير بسبب الفعل الضار الصادر عن المسؤول.

الفرع الثالث: خصائص الضرر التبقي

بعدما عرفنا الضرر التبقي بأنه ذلك الضرر الذي يلحق أشخاصاً آخرين غير شخص المتضرر الذي لحق الأخير، فإنه تبرز أمامنا خصيصتان يتميز بهما هذا الضرر عن غيره من أنواع الضرر الأخرى، وهما:

1- الضرر التبقي ضرر شخصي: يقصد بالضرر الشخصي هو الضرر الذي وقع على شخص المتضرر المطالب بالتعويض، أي أن المدعي يطالب بالتعويض عن ضرر لحقه هو، لا عن ضرر لحق شخصاً آخر، كأن يكون (مورثه أو موكله) (13). فالضرر الذي يطالب بتعويضه شخص المعال نتيجة وفاة المعيل (ضرر فقدان الإعال) أو (ضرر الألام النفسية أو المعنوية التي لحقته نتيجة وفاة قريبه)، هي أضرار شخصية تتعلق بشخص المعال أو القريب ولا تتعلق بشخص المتوفي (14). وبذلك يختلف الضرر التبقي

أشار إليها قرار محكمة النقض المصرية الصادر في 1956/3/13 حيث جاء فيه (يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هنالك أخلال بمصلحة مالية للمضرور، وأن يكون هذا الضرر محققاً، فإذا أصاب الضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الأخلال به ضرراً أصابه ...) أشار إليه د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، المجلد الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 973، هامش رقم 1

9 - د. حسن علي النون، المصدر السابق، ص 334 ويلاحظ على هذا التعريف أنه لا يقتصر على حالة وفاة المتضرر الأصلي، بل يشمل حالة الأصابة الجسدية أيضاً

10 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 224

11 - أشار إليه د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 97

12 - د. عزيز كاظم جبر، المصدر السابق، ص 2-26 وقد قصر القانون المدني العراقي حق التعويض عن الضرر التبقي على حالة وفاة المتضرر الأصلي فقط، كما سوف نبينه لاحقاً

13 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 227. د. سعدون العامري، المصدر السابق، ص 43. د. غازي عبد الرحمن ناجي، المصدر

السابق، ص 142

14 - د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، ج 1، م 2، ص 1034

الذي لحق المصاب التبعي نتيجة الوفاة أو القتل عن الضرر الأصلي الذي وقع على المصاب الأصلي (المتوفي أو المقتول)، في كون الضرر الأخير يتعلق بشخص المتوفي، وأذا طالب شخص الوارث، شخص المسؤول عنه بالتعويض عنه، فإنه يطالب بالتعويض عن ضرر غير شخصي بالنسبة له، حيث يطالب بالتعويض عنه باعتباره وارثاً للمضرور الأصلي (المتوفي)، في حين أن الضرر الأول (ضرر فقدان الإعالة مثلاً)، يعد بالنسبة للوارث (المعال) ضرراً شخصياً، لأنه يتعلق بشخصه هو لا بشخص المتوفي(15).

ويترتب على اعتبار الضرر التبعي بأنه ضرر شخصي نتائج عدة، أهمها:

أ- أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي الذي لحق المتضرر التبعي تختلف عن دعوى المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي الذي لحق المتضرر الأصلي(16).

ب- يجب على المتضرر التبعي لكي يستحق التعويض عن الضرر التبعي الذي لحقه (فقدان الإعالة أو الألام النفسية) أن يثبت وقوع هذا الضرر، وأن هذا الأثبات مستقل عن أثبات الضرر الأصلي الذي لحق المتضرر الأصلي (ضرر الموت). لذلك فإن أثبات الأضرار الأصلية لا يعفي المتضرر التبعي عبء أثبات الأضرار التبعية، لأن كل ضرر وقع على شخص مختلف عن الشخص الآخر(17).

ج- أن التعويض الذي تحكم به المحكمة عن الضرر التبعي يعد ملكاً لشخص المتضرر التبعي الذي رفع دعوى للمطالبة به، وبالتالي فإن قيمة أو مبلغ هذا التعويض لا تدخل ضمن الذمة المالية للمتوفي، ولا تعد جزءاً من تركته، ولا يستطيع دائنوا المتوفي الحجز عليه، كما لا يتم تقسيمه بين الورثة(18).

كذلك إذا تعدد المتضررين التبعيون وطالب واحد منهم فقط بالتعويض عن الضرر التبعي الذي لحقه، فإن التعويض الذي تحكم به المحكمة يكون ملكاً فقط لرافع الدعوى، أي أنه لا يوزع على باقي المتضررين التبعيين، باعتبار أن كل ضرر لحقهم بالتبعية يعد ضرراً شخصياً بالنسبة إلى كل واحد منهم، فلا يستفيدون من مبلغ التعويض المحكوم به لآحدهم(19). كما أن تقدير التعويض عن الضرر التبعي في حالة تعدد المتضررين بالتبعية، إذا قاموا جميعهم برفع دعوى واحدة للمطالبة به، يختلف بحسب حجم الضرر التبعي الذي تحمله كل واحد منهم بصورة مستقلة، أي لا تحكم المحكمة بالتعويض لهم بشكل أجمالي بحيث يشملهم جميعهم، ومن ثم يتم توزيعه فيما بينهم، بل يكون لكل واحد منهم مقدار معين من التعويض يتناسب مع حجم الضرر التبعي الذي وقع عليه(20).

2- **الضرر التبعي ضرر مستقل وتابع في الوقت نفسه:** يتسم الضرر الذي لحق الأشخاص الآخرين غير شخص المتضرر الأصلي نتيجة الفعل الضار، بأنه ضرر مستقل، لكنه ضرر تابع في الوقت نفسه. وبيان ذلك نقول: أن ضرر (فقدان الإعالة) نتيجة وفاة المعيل بسبب الفعل الضار، هو ضرر مستقل عن ضرر (الموت) من حيث الطبيعة ومن حيث المحل ومن حيث النتيجة(21). فمن حيث الطبيعة فإن ضرر فقدان الإعالة هو ضرر مالي بحت، في حين أن ضرر الموت هو ضرر مالي وجسدي ومعنوي. أما من حيث المحل، فإن ضرر فقدان الإعالة محله شخص المعال، فهو يلحق هذا الشخص ويتعلق به فقط، في حين أن ضرر الموت يتعلق بشخص المتوفي، ولا يتعلق بغيره من الأشخاص. كما أن تقدير التعويض عن ضرر فقدان الإعالة يختلف عن تقدير التعويض عن ضرر الموت، لأن كل ضرر مستقل عن الآخر من حيث مقداره(22). أما قولنا أن ضرر فقدان الإعالة هو ضرر تابع للضرر الأصلي (ضرر الموت)، فذلك لأن الضرر الأول، لا يمكن أن يوجد بأي حال من الأحوال من دون وجود الضرر الثاني(23). فالإصابة أو الفعل الضار الصادر عن المسؤول إذا لم ينجم عنها وفاه المصاب (وفقاً لأحكام القانون المدني العراقي) بل مجرد

15 - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 194

16 - د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 236

17 - د. عزيز كاظم جبر، المصدر السابق، ص 27، د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 228، د. أحمد شرف الدين، المصدر السابق، ص 64

18 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 228، د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 241

19 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 228، د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 195

20 - د. سعدي العامري، المصدر السابق، ص 132 وأيضاً ص 139. د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، ج 1، ص 1043

21 - د. أحمد شرف الدين، المصدر السابق، ص 62

22 - وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية استقلال التعويض عن الضرر التبعي عن تعويض الضرر المباشر الذي يلحق الضحية مباشراً. أنظر د.

محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 204

23 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 231. د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 239

عجز المصاب وعدم قدرته على الكسب والعمل، فإنه لا يمكن للأشخاص الذين كان المصاب يعيلهم، وحرموا من الإعالة بسبب عجزه عن العمل، المطالبة بالتعويض عن ضرر (فقدان الإعالة)، فطالما لم يتحقق (ضرر موت) المتبوع، فإن الضرر التابع (فقدان الإعالة) لن يتحقق أيضاً، حتى وأن كان هذا الضرر الأخير قد وقع فعلاً. ذلك لأنه ضرر تابع يوجد بوجود الضرر الأصلي المتبوع (ضرر الموت) وينعدم مع انعدامه، فهو ليس الأ نتيجة له (24). وهناك نتيجة ثانية تترتب على اعتبار ضرر فقدان الإعالة ضرر تابع، وهي أنه ليس بالضرورة وجود الضرر التابع كلما وجد الضرر الأصلي المتبوع (ضرر الموت)، فقد يحصل أن يتحقق وجود الضرر الأصلي (ضرر الموت)، ولكن من دون أن يتحقق الضرر التابع (ضرر فقدان الإعالة). كما لو لم يكن المتوفي يعيل أحد من الأشخاص قبل وفاته. أو كما لو كانت أعالته لأحد الأشخاص بصورة غير مستمرة وغير منتظمة. ففي مثل هذه الحالات يتحقق الضرر الأصلي المتبوع، دون أن يتحقق الضرر التابع، ومن ثم لا نكون أمام حالة من حالات الضرر التبعية الموجبة لتعويضه، لأن الضرر التبعية يرتبط وجوده بوجود الضرر الأصلي المتبوع ومن دون العكس (25).

المطلب الثاني

شروط تعويض الضرر التبعية

طبقاً لأحكام القانون المدني العراقي، وتحديدًا لنص المادة (203) منه، التي جاء فيها (في حالة القتل وفي حالة الوفاة بسبب الجرح أو فعل ضار آخر يكون من أحدث الضرر مسؤولاً عن تعويض الأشخاص الذين كان يعيلهم المصاب وحرموا من الإعالة بسبب القتل أو الوفاة). وكذلك نص المادة (205) منه، والتي جاء فيها (يجوز أن يقضي بالتعويض للأزواج والأقربين من الأسرة عما يصيبهم من ضرر أدبي بسبب موت المصاب)، فإنه يلزم للحكم بالتعويض عن الضرر التبعية (المرتد)، سواء أكان مادياً أم معنوياً شروط خاصة، يمكن تحديدها بثلاثة شروط، وكما يأتي:

الفرع الأول: تحقق الضرر الأصلي بموت المصاب (المتضرر الأصلي)

لا يعد الضرر التبعية موجوداً، ومن ثم محلاً للتعويض عنه في حالة عدم تحقق موت الشخص المصاب الذي وقع عليه الفعل الضار، إذ قصر القانون المدني العراقي وجود الضرر التبعية، ومن ثم التعويض عنه على حالة موت المصاب أو المتضرر الأصلي (26). فإذا أدى الفعل الضار إلى موت المصاب فإنه يمكن للأشخاص الآخرين المطالبة بالتعويض عن ضرر فقدان الإعالة أو عن الأضرار المعنوية التي لحقتهم. أما إذا لم ينجم عن الفعل الضار إلا إصابة المتضرر الأصلي إصابة جسمية أقدته عن العمل، وجعلته غير قادر على الكسب، ومن ثم أدى ذلك إلى توقف أعالته التي كان ينفقها على الآخرين من أقارب وغيرهم، أو لحق أقاربه أضرار معنوية من جراء ذلك، فإن ذلك لا يمنح لمثل هؤلاء الأشخاص الحق في مطالبة المسؤول عن الإصابة بالتعويض على أساس الضرر التبعية الذي لحقهم نتيجة الفعل الضار (27). وقد حاول بعض شراح القانون المدني التوسع من حالات تحقق الضرر التبعية، ومن ثم التعويض عنه، من خلال إمكانية التعويض عن الضرر الأدبي (التبعية) في غير حالة الوفاة، رغم أن النص القانوني لا يعرض إلا لهذه الحالة الأخيرة، على أن يأخذ ذلك بحذر شديد وإن لا يمنح إلا لأشخاص مقربين جداً من المتضرر الأصلي كالأب والأم (28)، وهو ما لا يمكن الأخذ به طبقاً لأحكام القانون المدني العراقي، التي قصرت حكمها بتعويض الضرر التبعية (المادي أو المعنوي) على حالة موت المصاب أو المتضرر الأصلي فقط. ويشار أخيراً إلى أن موت المصاب أو

24 - د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، ج1، المصدر السابق، ص 1042.

25 - ونفس الحكم يطبق بالنسبة لتعويض الضرر التبعية الأدبي

26 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 233 وأنظر أيضاً إلى الهامش رقم 19 في الصفحة 232

27 - وقد أكدت محكمة التمييز العراقية ضرورة تحقق شرط وفاة المضرور الأصلي في قرارها المرقم 664/مدنية رابعة/1979 عند بيانها لحكم التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب غير المضرور حيث قررت (لا يحق للغير المطالبة بالتعويض الأدبي إلا في حالة موت المصاب) منشور في مجموعة الأحكام العدلية، أشار إليه د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 223. ويلاحظ أن القضاء الفرنسي قبل في بعض قراراته التعويض عن الضرر التبعية الذي يصيب الآخرين حتى ولو لم يؤدي الفعل الضار إلى وفاة المضرور الأصلي، حيث أصدرت الدائرة المدنية في محكمة النقض الفرنسية حكم قضى فيه بالتعويض للأبوين عما أصابهما من ضرر أدبي من جراء العاهة التي أصابت طفلهما. كما قضت أيضاً بتعويض الزوج عن الضرر الذي أصابه من جراء التشويه الذي أصاب زوجته من الحادث الذي كانت ضحيته، أشار إليها د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 235-236

28 - د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط، ج1، دار أحياء التراث العربي، بيروت، بدون سنة طبع، ص 870. أشار إليه د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 87. ويرى البعض بحق أن الأخذ بهذا الرأي يؤدي إلى توسعة في الضرر التبعية، وقد تؤدي إلى المزج بين

الضرر المباشر والضرر غير المباشر. أنظر د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 233

المتضرر الأصلي يمكن ان يقع بالقتل او الوفاة الناجمين عن الفعل الضار الصادر عن المسؤول، وسواء حصل القتل أو الوفاة مباشرة، أو بعد مضي مدة على ارتكاب الفعل الضار.

الفرع الثاني: أن ينجم عن الضرر الأصلي (موت المتضرر الأصلي) إلحاق ضرر بأشخاص آخرين سبق وأن عرفنا الضرر التبعية بأنه الضرر الذي لحق أشخاص آخرين غير شخص المتضرر نتيجة الضرر الذي لحق الشخص الأخير، كما ذكرنا أن من خصائص الضرر التبعية أنه ضرر تابع للضرر الأصلي وجوداً وهدماً، ومعنى ذلك إن لا وجود للضرر التبعية، ومن ثم لا موجب للتعويض عنه في حالة عدم وجود الضرر الأصلي. غير أن هذا الارتباط كما سبق وأن ذكرنا، هو ارتباط من جانب واحد وليس من جانبين، بمعنى أو وجود الضرر التبعية يتوقف على وجود الضرر الأصلي، ألا أن وجود الضرر الأصلي لا يتوقف على وجود الضرر التبعية. كما أن هذا الشرط يرتبط بالشرط الأول، من حيث عدم إمكانية الحكم بالتعويض في جميع الحالات التي لا يتحقق فيها موت المتضرر (الضرر الأصلي)، حتى وإن أثبت طالب التعويض أن ثمة ضرر (مالي أو معنوي) قد أصابه. ويؤثر في هذا الصدد مسألة وجود الضرر الأصلي (موت المصاب)، من دون إمكانية المطالبة بالتعويض عنه، وكذلك حالة اشتراك خطأ المتوفي مع خطأ الشخص المسؤول في حالة وقوع الوفاة. فهل يكون للأشخاص الذين لحقهم ضرر (مالي أو معنوي) نتيجة موت المصاب المطالبة بتعويض هذا الضرر أم أن حقهم في المطالبة يزول بزوال الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي (ضرر الموت)؟ نرى أنه ينبغي للأجابة على ذلك من التمييز بين حالتين:

الحالة الأولى: حالة تحقق الضرر الأصلي من دون إمكانية المطالبة بالتعويض عنه، وتتحقق هذه الحالة في مناسبات عدة، منها تنازل المتضرر الأصلي (الضحية) عن حقه في المطالبة بالتعويض خلال الفترة الواقعة بين أصابته بالفعل الضار ووقوع الوفاة. ففي هاتين الحالتين يتحقق الشرط الأول وهو موت الضحية، وكما يتحقق الضرر الأصلي (ضرر الموت)، إلا إنه لا يمكن المطالبة بالتعويض عنه، لسبق للتنازل عنه من قبل الضحية قبل موته. فهل يؤثر ذلك على تعويض الأضرار التبعية التي لحقت بالمتضررين التبعيين بسبب موت المتضرر الأصلي؟ يذهب جانباً من الفقه المدني إلى عدم تأثر حق المتضررين في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التبعية التي لحقتهم نتيجة الضرر الأصلي (ضرر الموت) الذي لحق المتضرر الأصلي، حتى وأن كان هذا الأخير تنازل عنه للمسؤول، وأستند الفقه في تبرير هذا الحكم على فكرة استقلالية الضرر التبعية (المرتد) عن الضرر الأصلي، باعتبار أن لكل ضرر محل يختلف عن الآخر، وأن دعوى المطالبة بتعويض أحدهما تختلف عن دعوى المطالبة بتعويض الآخر (29). ألا أن هذا التوجه محل نظر من جانبنا، ذلك أنه صحيح أن الضرر التبعية مستقل عن الضرر الأصلي، ألا أن هذا الاستقلال كما سبق وأن ذكرنا هو استقلال نسبي، وليس استقلالاً مطلقاً (30). بمعنى أن الضرر التبعية مستقل عن الضرر الأصلي من حيث محله، ودعوى المطالبة بتعويضه، ألا أنه في الوقت نفسه تابع لهذا الضرر الأخير، وأن صفة التبعية تعني ارتباط وجود الثاني بوجود الأول، وأنعدام وجود الثاني بأنعدام الأول. نرى أن التحليل الأول أنطلق من فكرة (الاستقلال المطلق بين الضررين)، وهي التي لا نسلم بها. لذلك نرى عدم إمكانية المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعية في الحالة التي يوجد فيها الضرر الأصلي، ولا يمكن المطالبة بالتعويض عنه بسبب سقوطه أو التنازل عنه (31)، هذا من جانب. ومن جانب ثان، فإننا بالإضافة إلى ما ذكرناه أعلاه، من عدم إمكانية المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعية في حالة التنازل عن حق المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي، ننطلق من فكرة أخرى غير فكرة (الاستقلال المطلق بين الضررين) وهي فكرة (عدم جواز جعل المتضرر التبعية في موضع أفضل من موضع المتضرر الأصلي) (32). ذلك لأن الضرر الذي لحق المتوفي هو الضرر الأصلي، أما الضرر الذي لحق الآخرون فما هو إلا ضرر تبعية يرتبط وجوده بالضرر الأصلي، فإذا لم يكن بالأماكن المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي نتيجة التنازل عنه، فإنه من باب أولى أن لا يمكن التعويض عن الضرر التابع له، والألكن أمام حالة غير منطقية (ورثة المتوفي لا يستطيعون المطالبة بالتعويض عن وفاة مورثهم، لكن صديق المتوفي الفقير الذي كان المتوفي يعيله وينفق عليه يستطيع المطالبة بالتعويض) (33). والذي يخلص مما تقدم القول، أن تأثر الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعية بالحق في المطالبة

29 - د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 237-238. ومن هؤلاء الفقهاء الأستاذ D.MARSHAL الذي أنتقد أحكام القضاء الأنكليزي القاضية بتخفيض التعويض في حالة اشتراك المتوفي في الخطأ الذي أدى إلى وفاته. أنظر د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 230

30 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 230

31 - ونعتقد أن هنالك حالة واحدة فقط يبقى فيها حق المتضرر التبعية في التعويض قائماً، رغم سقوط الحق في التعويض عن الضرر الأصلي، وهي حالة حصول التنازل من قبل ورثة المتوفي بعد وفاة مورثهم وثبوت حقهم في التعويض طبقاً للدعوى الوراثية.

32 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 229

33 - ويتفق تحليلنا هذا مع موقف القانون الأنكليزي حيث أنه (منح المتضررين عن الوفاة الحق في دعوى شخصية بنيت على أن المعالين يتعرضون إلى خسارة مالية تتجم عن الوفاة، فلهم مطالبة المسؤول عن تعويض هذا الضرر، وهذا الحق شخصي لا يتصل بالتركة. لكن القانون

بالتعويض عن الضرر الأصلي وجوداً أو عدماً، هو الذي ينسجم مع فكرة (عدم الاستقلال المطلق بين الضررين) وفكرة (عدم جواز جعل وضع المتضرر التبعية في مركز أفضل من مركز المتضرر الأصلي).

الحالة الثانية: حالة اشتراك خطأ المتضرر الأصلي مع خطأ المسؤول عن الفعل الضار وفي هذه الحالة نكون أمام اشتراك أكثر من خطأ واحد في وقوع الضرر (خطأ الضحية وخطأ المسؤول)، ومن المقرر أن اشتراك المتضرر بخطئه مع المسؤول في أيقاع الضرر يؤثر على مقدار التعويض الذي يستطيع المتضرر أو ورثته المطالبة به، وهو ما نصت عليه المادة (210) من القانون المدني العراقي (34). فهل مثل هذا التأثير على حجم التعويض الأصلي نتيجة الاشتراك بالخطأ موجود أيضاً بالنسبة الى التعويض عن الضرر التبعية؟ يذهب جانب من الفقه المدني الى عدم وجود تأثير بين حالة الاشتراك بالخطأ وبين حجم التعويض عن الضرر التبعية، استناداً الى فكرة (التضام) بين المسؤولين، حيث يكون للمضرورين حق الرجوع على أي من المساهمين في الخطأ الذي أدى الى وقوع الضرر، ولما كان الرجوع الى المتوفي أو تركته غير ممكن بالنسبة للمتضررين بالتبعية لان المتوفي لا يلتزم تجاههم بالمحافظة على حياته، فلا يبقى أمامهم إلا الرجوع على من أشترك معه في الخطأ بالتعويض الكامل (35). وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز للمدعى عليه أن يتمسك قبل المتضرر التبعية (المدعي) بما عسى أن يكون قد صدر عن المتضرر الأصلي من خطأ 36. أما البعض الآخر من الفقه المدني فيرى ان الضرر التبعية يجب أن يتبع الضرر الأصلي وأنه غير مستقل بصورة مطلقة عنه، وأن القول بغير ذلك يعني إمكانية رجوع المسؤول الذي دفع التعويض كاملاً للمتضرر التبعية الى تركته المتوفي لكون المتوفي قد أشترك بخطئه في حصول الوفاة، ومن ثم لقاء عبء تعويض الضرر التبعية على ورثة المتضرر الأصلي، فيكون مركزه أفضل من مركز الورثة رغم ما بينهم من أرامل وبتامى (37). ونحن بدورنا نؤيد بوجود مثل هذا التأثير استناداً الى الفكرتين السابقتين. لذلك فإن ما قلناه سابقاً فيما يتعلق بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأصلي وسقوطه، يطبق أيضاً على حالة الاشتراك في ارتكاب الفعل الضار (38).

الفرع الثالث: قيام رابطة أو علاقة شخصية بين المتضرر الأصلي والمتضرر التبعية: أن الضرر الأصلي (ضرر الموت) الذي لحق المتضرر الأصلي نتيجة الفعل الضار، يمكن أن يتبعه أضرار متعاقبة ومتعددة، تلحق أشخاص آخرين تربطهم بالمتضرر الأصلي روابط عائلية وأخرى شخصية (مالية أو غير مالية)، فهل يحق لجميع الأشخاص الذين لحقهم ضرر تبعية نتيجة الضرر الأصلي مطالبة المسؤول عن الضرر الأصلي بالتعويض عن تلك الأضرار التبعية التي لحقتهم؟ بالرجوع الى احكام القانون المدني العراقي، وبالتحديد الى نص المادتين (203) و(205) منه، نجد أن المشرع العراقي قد حصر الأشخاص الذين يكون لهم حق المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعية الذي أصابهم بطائفتين من الأشخاص هما:

الطائفة الأولى: الأشخاص الذين يرتبطون بالمتضرر الأصلي برابطة عائلية حيث جاء في نص المادة (205) من ق.م.ع بمناسبة الكلام عن تعويض الضرر التبعية المعنوي بأنه (يجوز أن يقضي بالتعويض للأزواج والأقربين من الأسرة عما يصيبهم من ضرر أدبي بسبب موت المصاب)، فالنص حدد الأشخاص الذين لهم حق المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعية المعنوي ب(الأزواج والأقربين من الأسرة)، مما يعني أنه لا يحق لأي شخص من خارج هذه الطائفة المطالبة بالتعويض عن مثل هذا الضرر، حتى وأن أصابه فعلاً ضرر تبعية معنوي بسبب موت المصاب، وعليه لا يستطيع الجار مثلاً أو الصديق أن يدعي بأضرار مالية أو أدبية نتيجة حادثة أدت الى وفاة جاره أو صديقه، استناداً الى علاقة الجوار أو الصداقة وحدها (39). وقد ثار خلاف بين فقهاء القانون المدني العراقي حول المقصود بعبارة (الأقربين من الأسرة)، فقد ذهب بعض الفقهاء الى أن المقصود بذلك هم ورثة المتوفي، بحيث يقتصر حق المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعية المعنوي عليهم، أما القريب غير الوارث، فليس له مثل هذا الحق حتى

المذكور فرض قيداً على اكتساب هذا الحق بأن لا يكتسب مالم يكن المتوفي قادراً على المطالبة به لو أنه عاش، فإذا أعفى المتوفي حال حياته شخصاً ما من المسؤولية بموجب عقد، فإن هذا الشخص لا يسأل تجاه المعالين أيضاً) د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 228-229
34 - نصت المادة (210) من القانون المدني العراقي على أنه (يجوز للمحكمة أن تنقص مقدار التعويض أو لا تحكم بتعويض ما اذا كان المتضرر قد أشترك بخطئه، في أحداث الضرر أو زاد فيه أو كان قد سوا مركز المدين)

35 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 230-231

36 - د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 238

37 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 231. وقد استقرت محكمة النقض الفرنسية على الاتجاه الثاني بعد أن أصدرت قراراً عام 1964 قضت فيه بالإجماع أن خطأ المتوفي يحتج به على الأقارب وأن رفعوا الدعوى بأسهمهم مطالبين بالتعويض المرتد عليهم (التبعية) نتيجة الوفاة. نفس المصدر والصفحة أعلاه

38 - وهو ما نص عليه صراحة قانون اليمن الشعبية الديمقراطية السابق في المادة (709) حيث جاء فيها (يجوز الاحتجاج بخطأ المضرور في مواجهة دعوى الغير الذي أصابه أذى شخصي من جراء ما لحق المضرور المباشر من ضرر)

39 - د. عزيز كاظم جبر، المصدر السابق، ص 29

وأن لحقه ضرر تبغي معنوي نتيجة موت قريبه(40). في حين يرى البعض الآخر من الفقه المدني العراقي، أن النص لم يحدد درجة معينة في الأقارب الذين لهم حق المطالبة بالتعويض عن الضرر التبغي المعنوي، وبالتالي فإنه ينبغي ترك مسألة تحديد هؤلاء الأقارب الى سلطة قاضي الموضوع التقديرية، فهو الذي يحدد المستحقين من الأقارب للتعويض عن مثل هذا الضرر، وذلك تبعاً لظروف كل قضية وملابساتها(41). ولقد كنا قد ناقشنا هذه الآراء وحججها في بحث لنا سابق(42)، وخلصنا فيه الى أن الرأي الذي نأخذ به ونتنبهنا حول تحديد المقصود ب(الأقربين من الأسرة) هو أنهم الأشخاص الأقارب الى المتوفي والذين كانوا قريبين له في حياته، كأن يكونوا ساكنين معه في نفس دار المعيشة، أو الذين كان بينهم وبين المتوفي علاقة تواصلية مستمرة، كالزيارات المتبادلة فيما بينهم، بصورة دائمة أو شبه دائمة، ومن دون اشتراط كونهم من ورثته أو كونهم أقارب الى المتوفي بدرجة معينة من درجات القربى(43). فمثل هؤلاء الأقارب اذا لحقهم ضرر تبغي معنوي نتيجة موت قريبهم، فإن لهم الحق بمطالبة المسؤول عن موت قريبهم بالتعويض عن مثل هذا الضرر، وكذلك يكون لهم الحق بالمطالبة بالتعويض عن الضرر التبغي المالي (فقدان الإعالة) اذا كان قريبهم المتوفي يعيلهم قبل وفاته وادى موته الى انقطاع هذه الإعالة، ففي هذه الحالة الأخيرة يحق لكل قريب للمتوفي، اذا كان قريبه المتوفي ينفق عليه ويعيله ثم انقطعت هذه الإعالة بسبب موته نتيجة الفعل الضار، يحق له المطالبة بالتعويض عن هذا الضرر التبغي من قبل المسؤول عن الفعل الضار الذي أدى الى وفاة قريبه المعال(44). ويختلف التعويض عن الضرر الأخير عن تعويض الضرر المعنوي أنه لا يشترط للتعويض عنه أن يكون القريب المعال من الورثة أو قريب للمتوفي من درجة معينة(45)، أو ان يسكن معه ويتواصل معه بصورة مستمرة، ذلك لان نص المادة (205) من القانون المدني العراقي أوردت حكماً عاماً فيما يتعلق بالتعويض عن الضرر التبغي المالي (ضرر فقدان الإعالة)، أذ جاء فيها (في حالة القتل وفي حالة الوفاة بسبب الجرح وأي فعل ضار آخر يكون من أحدث الضرر مسؤولاً عن تعويض الأشخاص الذين كان يعيلهم المصاب وحرّموا من الإعالة ...) ويشار أخيراً الى حالة يكون فيها للمتضرر التبغي الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بتعويضه عن الضرر التبغي المالي والضرر التبغي المعنوي في الوقت نفسه، وهي حالة فيما اذا كان المتضرر التبغي زوج للمتوفي وكان معال من قبله، أو كان من الأقربين الى المتوفي، وكان أيضاً معال من قبله، وذلك في حالة ما اذا اثبت الضرر التبغي المعنوي الذي لحقه نتيجة (ضرر الموت) الذي لحق المتوفي(46).

الطائفة الثانية: الأشخاص الذين يرتبطون بالمتضرر الأصلي برابطة خاصة قد يرتبط المتضرر الأصلي قبل وفاته بروابط خاصة (مالية أو شخصية) مع أشخاص ليسوا من أقاربه أو عائلته، ويؤدي الفعل الضار الذي أدى الى موته الى أصابتهم بأضرار تبعية (مالية أو معنوية) فهل يكون لهؤلاء الأشخاص الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بالتعويض عن مثل هذه الأضرار؟ هنا لا بد من التمييز بين نوعين من الأشخاص، وكما يأتي:

النوع الأول: الأشخاص الذين يرتبطون بالمتضرر الأصلي بروابط خاصة (مالية)، ومثالهم الزبائن والدائنون والمجهزون والموردون ورب العمل والشركاء وغيرهم، فمثل هؤلاء الأشخاص لا يحق لهم بموجب احكام القانون المدني العراقي مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بالتعويض عن الأضرار المالية التي لحقتهم بسبب موت زبونهم أو موردهم أو مجهزهم أو عاملهم أو شريكهم، وسواء أكان الضرر (مالياً أو معنوياً)(47).

40 - د. حسن علي الذنون، النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، بغداد، 1964، ص 307

41 - د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، المكتبة القانونية، بغداد، ص 533

42 - وهو الذي شاركنا فيه في المؤتمر الدولي الثاني الذي أقامته كلية القانون/ جامعة السليمانية بالاشتراك مع كلية القانون/جامعة جيهان، والذي كان عنوانه (خصوصية التنظيم القانوني للعلاقات الأسرية في القانون المدني العراقي). والبحث متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://sites.google.com/a/univsul.edu.iq/journal-of-politics-and-law/issues/vol6n2/jlps-10128>

43 - وما يؤيد قولنا هذا هو نص المادة (205) نفسها، حيث التي عبرت عن الأقارب المستحقين للتعويض ب(الأقربين من الأسرة)

44 - أنظر في هذا الضرر قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 815 الذي حدد في الفقرة (1/2) منه الأشخاص المشمولين بحق المطالبة عن تعويض الأضرار المنعوبة التي لحقتهم نتيجة وفاة مورثهم طبقاً لأحكام قانون التأمين الألفارمي من حوادث السيارات رقم 52 لسنة 1980، والتي جاء فيها (لا يستحق التعويض عن الضرر الأدبي الأ زوج المتوفي وأقاربه من الدرجة الأولى ...).

45 - د. عزيز كاظم جبر، المصدر السابق، ص 69

46 - حيث يمكن في هذه الحالة الجمع بين الدعوى الوراثية والدعوى الشخصية، بأن يرفعها شخص واحد في وقت واحد، أو أحدهما بعد الأخرى. أنظر د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، 197. مكي ابراهيم لطفي، من يستحق التهويض عن القتل، بحث منشور في مجلة القضاء، العددان الثالث والرابع، السنة السابعة والعشرون، تموز - كانون الأول، 1972، ص 90

47 - ولمزيد من التفاصيل د. حسن علي الذنون، الخطأ، المصدر السابق، ص 246-248. وفيما يتعلق بالداثيين، فان وفاة مدنيهم لا يؤثر على حقهم في الدين لانه بإمكانهم الحصول على دينهم من مبلغ التركة (لا تركة الأب بعد سداد الديون). د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص

النوع الثاني: الأشخاص الذين تربطهم بالمتضرر روابط خاصة (شخصية) وهؤلاء الذين لهم علاقات شخصية سابقة مع المتوفي قبل وفاته، وكان من أثر هذه العلاقة أن المتوفي كان يقوم بأعالتهم بصورة مستمرة، وأدت وفاته نتيجة الفعل الضار إلى انقطاع هذه الإعالة. فهل يحق لهم المطالبة بالتعويض عن الأضرار التبعية المالية (فقدان الإعالة) والأضرار التبعية المعنوية التي لحقتهم نتيجة وفاته؟ بالنسبة للأضرار التبعية المعنوية، فقد سبق وأن ذكرنا أن القانون المدني العراقي قد حصر حق التعويض فيها على الأزواج والأقربين من الأسرة، لذلك لا محل للتعويض لمثل هؤلاء الأشخاص. أما بالنسبة للأضرار التبعية المالية (ضرر فقدان الإعالة)، فإن نص المادة (203) من القانون المدني العراقي صريح في ضمان حقهم في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بالتعويض عن مثل هذه الأضرار. فإذا ثبت أن المتوفي كان قبل وفاته يقوم بأعالتهم أعالة فعلية ومستمرة، وأدت وفاته نتيجة الفعل الضار إلى انقطاع هذه الإعالة، كان لهم حق المطالبة بالتعويض عن مثل هذه الضرر (48).

المبحث الثاني

ماهية دعوى تعويض الضرر التبعية وأساسها القانوني

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نبحث في الأول، تعريف دعوى تعويض الضرر التبعية وتمييزها عن غيرها. أما المطلب الثاني، فسنبحث فيه، الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعية، وكما يأتي:

المطلب الأول: تعريف دعوى تعويض الضرر التبعية وتمييزها عن غيرها سنتناول في هذا المطلب كلاً من تعريف دعوى تعويض الضرر التبعية، وتمييزها عن دعوى تعويض الضرر الأصلي (الدعوى الوراثية)، وذلك في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تعريف دعوى تعويض الضرر التبعية: تعرف الدعوى عموماً بأنها (طلب شخص حقه من آخر أمام القضاء) (49)، ويجري الفقه ومع قانون المرافعات المدنية على تقسيم الدعاوى إلى عدة تقسيمات بحسب الحقوق التي تحميها، فهي تنقسم إلى دعاوى شخصية تقوم على حق شخصي، ودعاوى عينية تستند على حق عيني، ودعاوى مختلطة تستند على حق شخصي وعيني. كما تنقسم إلى دعاوى منقولة يكون المطلوب فيها مالياً منقولاً، ودعاوى عقارية يكون المطلوب فيها عقاراً أو حق عيني على عقار 50. ولم يورد قانون المرافعات المدنية نوعاً أو مصطلحاً خاصاً للدعوى المتعلقة بالمطالبة بالتعويض عن الضرر التبعية، سواء أكان ضرراً مادياً أم معنوياً. إلا أننا من خلال الرجوع إلى طبيعة الحق المطالب به في هذه الدعوى الأخيرة يتضح لنا بأنها تنضوي تحت مسمى الدعاوى الشخصية. إذ أن موضوع الحق الذي يطالب به المتضرر التبعية في هذه الدعوى هو حق شخصي يتمثل بالتعويض عن الأضرار التبعية التي لحقت نتيجة وقوع الضرر الأصلي بالفعل الضار الذي ارتكبه المسؤول. عليه فإنه يمكن تعريف دعوى تعويض الضرر التبعية بأنها: تلك الدعوى التي يقدمها المتضرر التبعية إلى القضاء للمطالبة بتعويضه عن الأضرار التبعية التي لحقت نتيجة الضرر الأصلي الذي لحق المتضرر الأصلي الحاصل بسبب الفعل الضار الصادر عن المسؤول، ويشمل التعويض طبقاً لهذا التعريف الضرر الذي لحق المتضرر التبعية سواء أكان ضرراً مالياً أم ضرراً معنوياً.

أما فيما يتعلق بأطراف هذه الدعوى، فإن لها طرفين هما المدعي (المتضرر التبعية) والمدعى عليه (المسؤول عن الفعل الضار) وكما يأتي:

أولاً: المدعي: وهو الشخص المتضرر التبعية الذي لحقه ضرر تبعية مرتبط بالضرر الأصلي، فلا يجوز إقامة دعوى التعويض عن الضرر التبعية إلا من قبل شخص المتضرر التبعية نفسه، لأنها دعوى ذات طبيعة شخصية تتعلق بشخص المتضرر التبعية نفسه ولا تتعلق بشخص المتضرر الأصلي كالدعوى الوراثية.

244 إلا إذا كان التزام مدينهم التزام بالقيام بعمل ويلزم تدخله شخصياً في تنفيذه، إذ يمكن في حالات خاصة مطالبة المسؤول عن الوفاة بالتعويض

48 - وكل ما يشترط لاستحقاق هؤلاء التعويض عن الضرر التبعية المالي (فقدان الإعالة) أن تكون الرابطة التي تربطهم بالمضرور الأصلي (المعيل) رابطة مشروعة. د. حسن علي الذنون، المصدر السابق، ص 248 وما بعدها

49 - المادة (2) من قانون المرافعات العراقي رقم 83 لسنة 1969. وقد أقتفى هذا التعريف للدعوى الفقه الإسلامي، وبالتحديد نص المادة (1613) من مجلة الأحكام العدلية. د. سعدون ناجي القشطيني، شرح أحكام المرافعات، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مطبعة المعارف، بغداد، 1979، ص 97

50 - د. آدم وهيب الندوي، المرافعات المدنية، الطبعة الثالثة، المكتبة القانونية، بغداد، 2011، ص 127-128

وأذا كان الاصل أن يكون المدعي في دعوى التعويض عموماً شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً، كما لو كان مؤسسة أو جمعية أو غيرهما، فإنه لا يمكن بالنسبة الى دعوى تعويض الضرر التبعية (المادي والمعنوي) أن يكون المدعي شخصاً معنوياً، ذلك لأنه بالنسبة للضرر التبعية المعنوي، فإنه محصور بالأشخاص الطبيعية (الزوج والأقربين من الأسرة). وبالنسبة الى تعويض الضرر المادي (فقدان الإعالة) فإنه قاصر أيضاً على الأشخاص الطبيعية التي كان المتوفي يقوم بأعالتهم قبل وفاته بالفعل الضار. ولا يشترط في دعوى تعويض الضرر التبعية أن ترفع من قبل المتضرر التبعية نفسه مباشرة، إذ يجوز طبقاً للقواعد العامة رفعها من قبل الشخص الذي يكون نائباً عنه أو كان خلفاً له، ويستطيع دائنوا من كان ضحية الضرر أن يرفعوا بأسم مدّينهم دعوى غير مباشرة بالتعويض إذا توفرت شروطها⁵¹، ويكون الحكم الصادر في هذه الدعوى لمصلحة المتضرر الأصلي وليس لمصلحة من يقوم مقامه⁽⁵²⁾. وقد يتعدد المدعون في دعوى تعويض الضرر التبعية كما لو كان المتوفي يعيل أثناء حياته أكثر من شخص واحد، أو نجم عن موته أضرار أدبية عدة بأشخاص متعددون (الأزواج والأقربين من الأسرة) فيثور التساؤل في مثل هذه الحالة عن تأثير قيام أحد المتضررين التبعية برفع دعوى تعويض الضرر التبعية الذي لحقه على حق المتضررين الآخرين في المطالبة بتعويض الأضرار التبعية التي لحقتهم؟ الواقع أنه لا يوجد مانع قانوني أو عملي يمنع تعدد دعاوى تعويض الأضرار التبعية في حالة إصابة أكثر من شخص واحد بها، فالضرر التبعية سواء كان مالياً أو أدبياً هو ضرر شخصي يتعلق بشخص المتضرر التبعية⁽⁵³⁾، فإذا تعدد الأشخاص المتضررون بالتبعية فذلك يؤدي الى إمكانية تعدد دعاوى التعويض عنها، فيكون لكل مضرور المطالبة بصورة مستقلة عن تعويض الأضرار التبعية التي لحقتهم، ويكون لكل دعوى طلبها ووسائل إثباتها الخاصة، وكذلك حكمها الخاص بها لوحدها، وحتى في حالة قيام جميع المتضررين بالتبعية برفع دعوى واحدة للمطالبة بتعويضهم عن الأضرار التبعية التي لحقتهم، فإن يلزم في هذه الحالة النظر في هذه الدعوى بأنها تتضمن طلبات عدة من أكثر من مدعي واحد، لذلك فإن على محكمة الموضوع أن تفصل في طلب كل مدعي في هذه الدعوى على حدة⁽⁵⁴⁾.

ثانياً: المدعى عليه: الطرف الثاني في دعوى تعويض الضرر التبعية هو المدعى عليه وهو طبقاً لنص المادة (202) من القانون المدني العراقي هو الشخص الذي أحدث الضرر الأصلي⁵⁵، ولا نريد في ذكر المدعى عليه المسؤول عن تعويض الضرر التبعية بيان الأحكام والقواعد العامة المتعلقة به والمفصلة في شروحات وكتب المسؤولية المدنية عموماً، بل كل ما نريد الحديث عنه هو مسألتين أثنتين فقط: الأولى، بيان المقصود بالضرر الذي أحدثه الشخص المسؤول، والذي ويكون ملزماً بالتعويض عنه. والثانية، بيان النصوص القانونية التي تقرر مسؤولية المدعى عليه في تعويض الضرر، وهو ما سنبينه فيما يأتي:

1- المقصود بالضرر الذي أحدثه المدعى عليه: نصت المادة (203) من القانون المدني العراقي على أنه (في حالة القتل وفي حالة الوفاة بسبب الجرح أو أي فعل ضار آخر يكون من أحدث الضرر مسؤولاً عن تعويض الأشخاص الذين كان يعيلهم المصاب وحرماً من الإعالة بسبب القتل أو الوفاة). فالشخص الذي أحدث الضرر الأصلي (ضرر الموت) هو المدعى عليه في دعوى تعويض الأشخاص الذين فقدوا الإعالة بسبب وفاة معيلهم، ألا أن النص القانوني قصد بالضرر الذي أحدثه المسؤول، ضرر الوفاة وليس ضرر فقدان الإعالة، فمن أحدث ضرر (الموت) بالقتل أو الوفاة بسبب الجرح أو أي فعل آخر يكون مسؤولاً عن تعويض الضرر التبعية الذي لحق الأشخاص المعالين من قبل المتوفي أو المقتول. وفي ذلك إشارة واضحة الى أن المسؤول أو المدعى عليه في دعوى تعويض الضرر التبعية لم يحدث بخطئه هو الضرر التبعية (فقدان الإعالة) وإنما حصل الضرر الآخر كنتيجة للضرر الأصلي (الوفاة أو القتل). فالعلاقة القائمة أذن هي العلاقة بين الضرر الأصلي والضرر التبعية، لا علاقة بين المسؤول عن الضرر الأصلي والضرر التبعية. ذلك لأن سبب الضرر الأول هو فعل أو خطأ المسؤول، أما سبب الضرر الثاني فهو الضرر الأصلي وليس فعل أو خطأ المسؤول. مع ذلك فإن مساءلة المسؤول أو المدعى عليه عن الضرر التبعية لا يمكن أن تحصل من دون إثبات مسؤوليته عن الضرر الأصلي. بمعنى أنه ينبغي أولاً لغرض مسائلة المدعى عليه عن تعويض الضرر التبعية أن تثبت مسؤوليته عن الضرر الأصلي (القتل أو الوفاة) الذي لحق بالمتضرر الأصلي، وبعد ثبوت ذلك يكون بإمكان المتضرر التبعية رفع الدعوى عليه للمطالبة بالتعويض عن الضرر التبعية الذي لحقه. أما إذا لم تثبت المسؤولية الأولى عليه، فإنه لا يكون مسؤولاً أيضاً عن الضرر التبعية الذي لحق بالأشخاص المعالين⁽⁵⁶⁾. وسبق أن ذكرنا أن مسؤولية

51 - د. حسن علي الذنون، المبسوط، ج 5، المسؤولية عن الأشياء، دار وائل للنشر، 2004، ص 366

52 - د. سليمان مرقس، الوافي، المصدر السابق، ص 571

53 - د. عبد الرزاق السنهوري، ص 1043

54 - د. سليمان مرقس، المصدر السابق، ص 573. د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 195

55 - أنظر بنفس المعنى د. حسن علي الذنون، المبسوط، ج 5، المصدر السابق، ص 368

56 - وذلك لوجود رابطة التبعية بين الضرر الأصلي والضرر التبعية. راجع ما سبق في ص

المدعى عليه الذي ثبتت عليه مسؤوليته عن الضرر الأصلي تبقى قائمة فيما يتعلق بتعويضه عن الضرر التبعية، حتى لو تنازل المتضرر الأصلي عن حقه في التعويض، ذلك لأن دعوى تعويض الضرر التبعية تختلف عن دعوى تعويض الضرر الأصلي.

2- النصوص القانونية المقررة مسؤولية المدعى عليه: يسأل المدعى عليه الذي ارتكب الفعل الضار الذي أدى إلى وفاة المتضرر الأصلي عن تعويض الضرر الأصلي (ضرر الموت)، كما يسأل عن تعويض الضرر التبعية، والتساؤل الذي يثور هنا يتعلق بتحديد النصوص القانونية المطبقة فيما يتعلق بمسؤولية مرتكب الفعل الضار عن الضررين، فهل تخضع مسؤوليته عن تعويض الضرر التبعية لنفس النصوص المقررة لمسؤوليته عن تعويض الضرر الأصلي؟ نرى أن الإجابة على ذلك تتحدد تبعاً لطبيعة الضرر الذي يطالب المدعى بالتعويض عنه. ففيما يتعلق بمسؤولية المدعى عليه عن تعويض الضرر الأصلي وهو ضرر الموت، فإن هذه المسؤولية تخضع لحكم المادة (202) من القانون المدني العراقي والمتعلقة بالأعمال غير المشروعة التي تقع على النفس، حيث جاء فيها (كل فعل ضار بالنفس من قتل أو جرح أو ضرب أو أي نوع آخر من أنواع الأذى يلزم بالتعويضات من أحدث الضرر)، فمحدث الضرر هو المسؤول عن جميع التعويضات الناجمة عن القتل أو الجرح، لذلك يكون هو المدعى عليه المباشر في دعوى التعويض عن الضرر الأصلي الذي لحق المتضرر الأصلي، وهو المسؤول عن التعويض. أما فيما يتعلق بمسؤولية المدعى عليه عن تعويض الضرر التبعية (ضرر فقدان الإعالة)، فالملاحظ أن هذا الضرر هو ضرر مالي، لأنه أدى إلى فقدان الشخص المعال الإعالة التي كان يحصل عليها من المتوفي، فهو ضرر ناجم عن الضرر الأصلي لا عن الفعل الضار. لذلك فإنه لا يمكن أن يخضع لحكم المادة (202) السالفة الذكر. كما أنه لا يمكن أن يخضع لحكم المادة (186) والمتعلقة بالأعمال غير المشروعة التي تقع على المال، والتي جاء فيها (1- إذا أتلّف أحد مال غيره أو أنقص قيمته مباشرة أو تسبباً، يكون ضامناً...). فليس في ضرر فقدان الإعالة أتلّف مال لكي نقول أن حكمها ينطبق عليه. لذلك لم يبق الأ قول بأن تعويض ضرر فقدان الإعالة يخضع لحكم المادة (203) من القانون المدني العراقي، وهو نص ذا طبيعة خاصة، لأنه يقرر تعويضاً من نوع خاص، وأن كان الضرر المطالب بالتعويض عنه ذا طبيعة مالية. ونفس القول ينطبق فيما يتعلق بتعويض الضرر الأدبي التبعية، فهو لا يخضع إلى النص العام المقرر للتعويض عن الضرر الأدبي المقرر في الفقرة الأولى من المادة (205) من القانون المدني العراقي، وأما يخضع إلى نص خاص، وهو نص الفقرة الثانية من نفس المادة. ونعتقد أن السبب الذي دعى المشرع المدني إلى أفراد فقرة خاصة للحكم بالتعويض عنه، هو للصفة الخاصة لهذا الضرر، فهو لا يتعلق بشخص المتضرر الأصلي، بل بشخص آخر هو المتضرر التبعية، كما أنه لم ينجم عن الفعل الضار، بل كان نتيجة للضرر الأصلي، أي (موت المتضرر الأصلي).

الفرع الثاني: تمييز دعوى تعويض الضرر التبعية (الشخصية) عن دعوى تعويض الضرر الأصلي (الوراثية)

لما كان الفعل الضار الذي صدر عن المسؤول قد أدى إلى أحداث واقعة وفاة المتضرر الأصلي، فإن حق المتوفي في مطالبة المسؤول عن تعويض الأضرار التي لحقت به تنتقل إلى خلفه العام (الورثة). وهؤلاء الورثة يباشرون حقهم في المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار التي لحقت بمورثهم (المتوفي) نتيجة الفعل الضار الصادر عن المسؤول. ومطالبتهم هذه تكون بموجب دعوى تسمى ب(الدعوى الوراثية). ولما كانت (وفاة المتضرر الأصلي) قد أدت إلى إلحاق أضرار مالية وأخرى معنوية بورثته وأقاربه وغيره من الأشخاص، فإن لهؤلاء جميعاً الحق في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بتعويضهم عن جميع الأضرار التي لحقتهم، وذلك بموجب دعوى تسمى ب (الدعوى الشخصية) (57). فالدعوى الشخصية هي تلك الدعوى التي يقوم برفعها المتضرر التبعية ضد المسؤول عن الفعل الضار الذي أدى إلى وفاة المتضرر الأصلي، للمطالبة بتعويضه عن الأضرار (المالية والمعنوية) التي

57 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق ص 225. د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 193. ويرى البعض أنه في حالة وفاة المجنى عليه بسبب الجريمة أو الفعل الضار، فإنه ليس للورثة بمجرد كونهم ورثة، الحق في دعوى التعويض عن موت مورثهم، فهذا الحق لم يوجد في أي وقت من الأوقات، ولذلك يجب البحث فيما إذا كانت الوفاة قد نشأت عنها ضرر شخصي للورثة أم لا؟ فإذا ثبت أنه لحقهم منها ضرر شخصي كان لهم أن يرفعوا الدعوى بصفته الشخصية، وأن لم يثبت فلا يكون لهم حق في رفعها. بل أن لكل شخص أصابه ضرر من وفاة المجنى عليه أن يدعي بالحق المدني وإن لم يكن وارثاً، فلا أهمية لدرجة القرابة، ولا لترتيب الورثة للحكم بالتعويض، ولا يوزع التعويض على الورثة طبقاً لأحكام الميراث، بل يجب توزيعه بقدر أهمية الضرر الذي لحق كلا من المتضررين شخصياً. فكل أنسان أضررت به الجريمة أو الفعل الضار أن يرفع الدعوى المدنية في هذه الحالة ولو لم يكن قريباً للمتوفي، وسيان في ذلك الضرر المادي والأدبي. د. عباس الحسني، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد، ص 87. أشار إليه مكي إبراهيم لطفي، المصدر السابق، ص 87، وواضح أن هذا التوجه لا يمكن قبوله، ولا ينسجم مع القواعد المقررة في القانون المدني، فللورثة الحق في مطالبة المسؤول عن الوفاة بالتعويض طبقاً للدعوى الوراثية، كما أن حق الآخرين في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الشخصية التي لحقتهم نتيجة وفاة المتضرر أو الضحية، مقصور طبقاً للقانون المدني بالأزواج والأقربين من الأسرة في حالة الضرر الأدبي، وبالأشخاص الذين كان المتوفي يعيلهم قبل وفاته، بالنسبة للضرر المادي أو المالي.

لحقته بصفة شخصية نتيجة واقعة الوفاة. أما الدعوى الوراثية فهي الدعوى التي يرفعها ورثة المتضرر الأصلي (المتوفى) باعتبارهم خلفاً عاماً له لمطالبة المسؤول عن الفعل الضار عن جميع الأضرار (المالية والمعنوية) التي لحقت مورثهم (58). عليه، فإن دعوى المتضرر التبعية (الشخصية) تختلف عن دعوى الخلف العام للمتضرر الأصلي (الورثة) من عدة نواحي نوجزها بالآتي:

1. من حيث أشخاص الدعوى: فأشخاص الدعوى الوراثية هم كل من ورثة المتضرر الأصلي والمسؤول عن الفعل الضار،

ورثة المتضرر الأصلي هم الذين تنتقل اليهم جميع حقوق مورثهم بالتركة، ومن ضمنها حقه في التعويض عن الأضرار المالية والمعنوية التي لحقت نتيجة الفعل الضار (59)، حيث يستطيع ورثته مطالبة المسؤول عن الفعل الضار بتعويض هذه الأضرار، مع ملاحظة أن القانون المدني العراقي قد قيد انتقال حق المتوفى (المتضرر الأصلي) في التعويض عن الأضرار المعنوية التي لحقت له ورثته بقيد وهو ضرورة تحديد قيمة هذا التعويض بمقتضى اتفاق أو حكم نهائي في الفترة الواقعة بين وقوع الفعل الضار ووفاة المتضرر الأصلي، أما إذا لم يتحقق هذا القيد فإن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي لا ينتقل إلى الورثة (60). أما بالنسبة لأشخاص (دعوى تعويض الضرر التبعية) فهم كل من الأشخاص المتضررين بالتبعية وشخص المسؤول عن الفعل الضار، والأشخاص المتضررون بالتبعية يكون لهم حق رفع الدعوى الشخصية على المسؤول (61)، وهم يتوزعون بحسب نوع الضرر التبعية الذي يطالبون بالتعويض عنه، وكما يأتي:

أ- المطالبون بالتعويض عن الأضرار التبعية المعنوية: حدد القانون المدني العراقي الأشخاص الذين يكون لهم حق رفع

دعوى المطالبة بالتعويض عن الأضرار التبعية المعنوية التي لحقتهم نتيجة وفاة المتضرر الأصلي بطائفتين من الأشخاص، هم (الأزواج والأقربين من الأسرة) (62)، وقد سبق لنا وأن بينا المقصود بهم فيما سبق، مع ملاحظة أن الأزواج والأقربين من الأسرة لهم حق التعويض عن الضرر التبعية المعنوي الذي لحقهم، سواء كانوا من ورثة المتوفى أم لم يكونوا كذلك (63).

ب- المطالبون بالتعويض عن الأضرار التبعية المالية: وهم كل من كان يتلقى من المتوفى أثناء حياته أمانة ومنظمة،

وأدت وفاة المتضرر الأصلي إلى انقطاعها وحرمانها منها. ويشمل هؤلاء كل من ورثة المتوفى وأزواجه والأقربين من الأسرة من غير الورثة، وغير الأقربين إذا كان المتوفى يعيلهم قبل وفاته، فالنص القانوني الذي أقر الحق في التعويض عن هذا الضرر أشرط في المدعي أن يكون معال سابقاً من قبل المتوفى، وأدت الوفاة نتيجة الفعل الضار إلى انقطاع الإعالة وحرمانهم منها (64).

2- من حيث نوع الضرر ومحلّه في الدعويين: في الدعوى الوراثية يقتصر حق الورثة في مطالبة المسؤول عن الفعل الضار عن

تعويض الأضرار الناجمة عن موت مورثهم، أما الأضرار المعنوية فلا يطالبون بها إلا إذا تم تحديد قيمتها باتفاق أو بحكم قبل وفاة المتضرر الأصلي (المورث) (65). أما في الدعوى الشخصية، فإن نوع الضرر المطالب بالتعويض عنه قد يكون فقط ضرراً معنوياً

58 - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 194-195. مكي أبراهيم لطفي، المصدر السابق، ص 98

59 - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 194. ويلاحظ أن الوارث في رفعه للدعوى الوراثية لا يرفعها أصالة عن نفسه، وإنما باعتباره ممثلاً للتركة، إذ أن التعويض ينتقل إلى التركة ويتقاسمه الورثة كلاً بحسب نصيبه من التركة. د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 225

60 نصت المادة (3/205) من القانون المدني العراقي على أنه (ولا ينتقل التعويض عن الضرر الأدبي إلى الغير إلا إذا تحددت قيمته بمقتضى اتفاق أو حكم قضائي نهائي)

61 - ولأنها دعوى شخصية، فإن المتضررين بالتبعية يرفعونها أصالة عن أنفسهم وليس نيابة، كما هو الحال بالنسبة للدعوى الوراثية. د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 206

62 - د. محمد حنون جعفر، خصوصية التنظيم القانوني للعلاقات الأسرية، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية، السنة السادسة، العدد 12، آب، 2018، ص 212

63 - وبخلاف ذلك موقف القانون الأنكليزي الذي قصر التعويض عن الضرر التبعية على الضرر المادي دون المعنوي. أنظر د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 249

64 - ويشار أخيراً إلى إمكانية توفير جميع الأضرار بشخص واحد، كما لو كان للمتوفى زوجة، وأتفق المتوفى قبل وفاته مع المسؤول عن الفعل الضار على مقدار التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه، وكان في الوقت نفسه ينفق على زوجته قبل وفاته نفقة دائمة ومستمرة، وأدت وفاة زوجها إلى إلحاق الألام نفسية ومعنوية بها، ففي مثل هذه الحالة يكون للزوجة الحق في رفع كل من الدعوى الوراثية والدعوى الشخصية معاً، ويكون لها المطالبة بكلا الدعوتين بالتعويض عن الأضرار المالية والمعنوية التي لحقت المضرور الأصلي (المتوفى)، وكذلك التي لحقتها شخصياً.

65 - أنظر نص المادة (3/205) من القانون المدني العراقي

أذا لحق زوجة المتوفي أو الأقربين من أسرته، وقد يكون فقط ضرراً مالياً، كما هو الحال بالنسبة للأشخاص الذي كان يعيلهم المتوفي وحرّموا من الإعالة بموته، وقد يكون ضرراً معنوياً ومالياً في الوقت نفسه، كما لو كانوا من الأقربين إلى أسرة المتوفي، وكان المتوفي يعيلهم قبل وفاته، وأنقضت الإعالة بموته. أما من حيث محل الضرر أو الشخص الذي وقع عليه الضرر، فإن محلّه بالنسبة للدعوى الوراثية، هو شخص المتضرر الأصلي (المتوفي) فورثته لا يطالبون بتعويض ضرر لحقهم شخصياً، بل لحق مورثهم المتوفي. في حين يطالب المدعي في الدعوى الشخصية بالتعويض عن ضرر لحقه هو شخصياً، وليس شخص المتوفي (المتضرر الأصلي).

3- أختلاف الدعيين من حيث الأحكام المنظمة لكل منها: يترتب على أختلاف أشخاص الدعيين ومحلّها، أختلاف الأحكام المنظمة لكل منها، وكما يأتي:

- أ- تختلف شروط رفع الدعوى الوراثية عن شروط رفع الدعوى الشخصية، إذ يشترط لرفع الدعوى الوراثية تحقق أركان المسؤولية الثلاث من خطأ (الفعل الضار) وضرر (موت المتضرر الأصلي) وعلاقة سببية بينهما. في حين يشترط لرفع الدعوى الشخصية شروط خاصة، هي (موت المتضرر الأصلي)، وأن يؤدي ذلك إلى حرمان رافع الدعوى من (الإعالة) أو سبب له (أضرار معنوية) (66).
- ب- الدعوى الشخصية تكون تابعة للدعوى الوراثية، بمعنى أنه يجب أولاً أن تثبت مسؤولية مرتكب الفعل الضار عن واقعة الوفاة لكي يستطيع المتضررون بالتبعية المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقتهم شخصياً
- ت- التقادم المطبق على سريان الدعوى الوراثية يختلف عن التقادم المطبق على الدعوى الشخصية. فهو يبدأ في يوم الإصابة بالنسبة لدعوى الوارث بصفته خلفاً، ويوم الوفاة لدعواه بأسمه الشخصي (67). كما أن الحكم الذي يصدر في أحدهما لا يحوز حجية الحكم المقضى فيه في الأخرى (68).

المطلب الثاني

الأساس القانوني لتعويض الضرر التبعية

يؤدي توفر شروط الضرر التبعية السابق ذكرها إلى ترتيب التزام قانوني في ذمة الشخص المسؤول عنه (مرتكب الفعل الضار)، حيث يتحمل عبء تعويض المتضرر التبعية عن الأضرار المادية (فقدان الإعالة)، والأضرار المعنوية بالنسبة للزوج والأقربين من الأسرة، والتي لحقتهم نتيجة الضرر الأصلي (ضرر الموت) الذي لحق المتضرر الأصلي. وإذا كانت مسؤولية مرتكب الفعل الضار عن تعويض الضرر التبعية مقررة في نص المادتين (203-205) من القانون المدني العراقي، فإن التساؤل يثور حول الأساس القانوني لهذه المسؤولية أو للحكم بالتعويض، وهو ما سنبحثه في هذا المطلب في فرعين، نبحث في الفرع الأول: تحديد المقصود بالأساس القانوني موضوع التساؤل، ونبحث في المبحث الثاني: الأسس التي عرضها فقهاء وسراخ القانون المدني، وكما يأتي:

الفرع الأول: المقصود بالأساس القانوني: نعتقد أن للأساس القانوني معنيين اثنين، هما:

1. الأساس القانوني بالمعنى العام: ويقصد به وجود حكم لقاعدة قانونية تقرر صراحة أو ضمناً وجوب التعويض عن الضرر التبعية، والأساس القانوني بهذا المعنى أقرب ما يكون إلى السند القانوني الذي يستند عليه الدائن أو المتضرر في دعوى تعويض الضرر التبعية التي يرفعها على المسؤول (69). والسند القانوني الذي يعتمد عليه المتضرر التبعية، أما أن يرجع إلى نص تشريعي مقرر في نصوص القانون المدني يقرر صراحة أو ضمناً حق المتضرر التبعية في التعويض، وأما أن يرجع إلى حكم قاعدة قانونية أخرى، ليست تشريعية، أحال إليها النص التشريعي، تقرر حق التعويض عن مثل هذا الضرر. كما لو أحال النص التشريعي وجوب التعويض لحكم قاعدة عرفية. إذ يكون للمضرور الاستناد عليها للمطالبة

66 - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 196

67 - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 196

68 - د. صبري حمد خاطر، المصدر السابق، ص 256

69 - د. محمد حنون جعفر، (مسؤولية الما قول العقدية عن فعل الغير)، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص 215

بالتعويض في حالة غياب النص التشريعي (70). والأساس القانوني بالمعنى العام متحقق بالنسبة لدعوى تعويض الضرر التبعية، إذ أن النصوص التشريعية صريحة في تقرير حق المتضرر التبعية عن تعويضه عن الضرر التبعية (المادي والمعنوي) في حالة موت المتضرر الأصلي (71).

2. الأساس القانوني بالمعنى الخاص: ويقصد به تحديد النظام القانوني الذي يقرر حق المتضرر في المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعية الذي لحقه. والأساس القانوني بهذا المعنى أقرب ما يكون إلى تحديد مصدر الحق أو الالتزام بالنسبة لشخص المسؤول عن هذا الضرر (72). والبحث عن هذا الأساس إنما يكون بعد تحقق وجود الأساس القانوني بالمعنى العام. أي ينبغي أولاً التأكد من وجود نص قانوني يقرر صراحةً أو ضمناً حق المتضرر التبعية في المطالبة بتعويضه عن الضرر التبعية، ثم بعد ذلك البحث عن مصدر هذا الحق أو الالتزام بالنسبة لمصادر الالتزام المقررة في القانون المدني العراقي. ولما كانت مصادر الالتزام المقررة في القانون المدني العراقي خمسة، هي: العقد والأرادة المنفردة والعمل غير المشروع (الفعل الضار) والكسب دون سبب (الفعل النافع) والقانون (73)، لذلك فإن تحديد الأساس القانوني بالمعنى الخاص بالنسبة إلى حق المتضرر التبعية في المطالبة بالتعويض يكون من خلال أرجاع هذا الحق إلى إحدى هذه المصادر الخمسة، ومن ثم القول بأن الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعية يرجع إلى هذا المصدر المعين (74).

70 - أنظر نص المادة الأولى من القانون المدني العراقي التي جاء فيها (1 - تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها. 2 - فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون دون التقيد بمذهب معين فإذا لم يوجد فبمقتضى قواعد العدالة)

71 - أنظر نص المادتين (203 و 205) من القانون المدني العراقي

72 - د. محمد لبيب شنب، المسؤولية عن الأشياء، مكتبة النهضة المصرية، 1975، ص 260

73 - عنوان القانون المدني العراقي الباب الأول من الكتاب الأول ب (مصادر الالتزام) وقسمه إلى خمسة فصول، تناول في كل فصل فيه واحد من مصادر الالتزام الخمسة، وهي: العقد والأرادة المنفردة والعمل غير المشروع والكسب دون سبب والقانون. أنظر أيضاً جبار صابر طه، إقامة المسؤولية المدنية عن العمل غير المشروع على عنصر الضرر، جامعة صلاح الدين، 1984، ص 230-231

74 - ويشار إلى أن الأساس القانوني بالمعنى الخاص يرتبط بالجانب النظري أو التطبيقي للقانون المدني، أكثر من ارتباطه بالجانب العملي أو التطبيقي له. ذلك لأنه من الناحية العملية، يكون مفهوم الأساس القانوني بالمعنى العام، هو الرئيسي بالنسبة إلى حكم قاضي الموضوع، للاستناد عليه للحكم بالتعويض، إذ أنه يكفي للحكم بالتعويض عن الضرر التبعية أن يثبت وجود حكم لقاعدة قانونية تقره في نصوص القانون المدني أو في إحدى المصادر الرسمية الأخرى للقانون في حالة غياب النص التشريعي. أما مسألة أرجاع حكم القاعدة القانونية المقررة للتعويض إلى إحدى مصادر الالتزام المعروفة، فليست بذات أهمية للحكم القضائي. أما المعنى الخاص للأساس القانوني، فهو الذي يرتبط بالنظرية العامة للالتزام، والتي يكون بمقتضاها ضرورة أرجاع حكم التعويض عن الضرر التبعية إلى إحدى مصادر الالتزام المقررة فيها. والأ فأنه لن يكون لهذا الحق أساساً قانونياً للمطالبة به.

هذا ويشار إلى وجود معنى ثالث للأساس القانوني، وهو الأساس القانوني بمعنى سبب أسناد الضرر إلى شخص معين: والأساس القانوني بهذا المعنى يعني البحث عن العوامل التي دفعت المشرع إلى تحميل شخص ما عبء التعويض دون غيره من الأشخاص، فإذا جرينا وراء الفقه التقليدي الذي يعمد إلى تحليل المسؤولية المدنية إلى ثلاثة عناصر، هي: الفعل والضرر والرابطة السببية بينهما، فأنا نصل إلى حصر أساس المسؤولية في أحد أمور ثلاثة تختلف باختلاف نظرتنا إلى كل عنصر من هذه العناصر. فقد يكون أسناد الضرر إلى الفاعل نتيجة سبب اكتشفناه في تصرف الفاعل نفسه، وهذه النظرية التقليدية التي تقيم المسؤولية على أساس الخطأ. وقد يمتنع سبب أسناد هذا الضرر إلى الفاعل هو الرابطة السببية بين فعل هذا الفاعل وبين الضرر الذي وقع، وهذه هي نظرية تحمل التبعية. وأخيراً قد يكون أساس المسؤولية هو حدوث ضرر دون حق، بمعنى أن أساس المسؤولية هو الضمان. أنظر د. حسن علي الذنون، المبسوط، المسؤولية عن الأشياء، المصدر السابق، ص 68-69

وأخيراً يميز بعض فقهاء القانون الإداري، بين أساس المسؤولية وبين شرط قيام المسؤولية، كما هو الأمر بالنسبة إلى (الخطأ). أنظر د. أبراهيم طه الفياض، مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها في العراق. أشار إليه د. محمد سليمان الأحمد، الخطأ وحقيقة أساس المسؤولية المدنية في القانون العراقي، مكتبة التفسير، أربيل، 2008، ص 42، هامش رقم (2)

الفرع الثاني: الأسس المقترحة لدعوى تعويض الضرر التبعي

لم يتعرض شراح القانون المدني العراقي الذين تناولوا بيان هذا النوع من أنواع الضرر لبحث الأساس القانوني لتعويضه بشكل مفصل، حيث أشاروا بصورة سريعة وعابرة الى بعض الأسس التي يقوم عليها، والتي نحددها بالآتي:

أولاً: الفعل الضار كأساس لدعوى تعويض الضرر التبعي: يعد الفعل الضار أو العمل غير المشروع مصدراً أساسياً من مصادر الالتزام أو الحق الشخصي (75)، ويذهب غالبية شراح القانون المدني الى أن الأساس القانوني لحق المتضرر التبعي في المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي هو الفعل الضار أو العمل غير المشروع الذي صدر عن المسؤول عن الضرر الأصلي. ومعنى ذلك أن الفعل الضار الذي أدى الى موت أو وفاة المتضرر الأصلي، والذي يمثل الأساس القانوني للتعويض عن الوفاة، هو نفسه الأساس القانوني للمطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي. وحجتهم في ذلك هو أن الضرر التبعي هو ضرر مباشر، نجم عن الفعل الضار، ولما كان مرتكب الفعل الضار أو العمل غير المشروع مسؤولاً عن جميع الأضرار المباشرة الناجمة عن فعله أو خطئه، لذلك فإنه يكون مسؤولاً عن تعويض الضرر التبعي، لأنه ضرر مباشر لحق المتضرر التبعي حاله حال الضرر المباشر الذي لحق المتضرر الأصلي، والذي يكون المسؤول ملزماً بالتعويض عنه. ونعتقد أن الاتجاه القائل بأن الضرر التبعي هو ضرر مباشر، ومن ثم يسأل عنه مرتكب الفعل الضار، بحاجة الى تحليل ومراجعة. وهو ما يحتم علينا أن نحدد أولاً: المقصود بالضرر المباشر، وتحديد مدى رجحان اعتبار الضرر التبعي ضرراً مباشراً، وذلك ثانياً، وكما يأتي:

1. المقصود بالضرر المباشر: أقرت المادة (202) من القانون المدني العراقي حق التعويض عن الضرر الذي يلحق النفس بقولها (كل فعل ضار بالنفس من قتل أو جرح أو ضرب أو أي نوع آخر من أنواع الأذى يلزم بالتعويضات من أحدث الضرر). كما اشترطت المادة (1/207) من القانون في الضرر القابل للتعويض أن يكون نتيجة طبيعة للعمل غير المشروع (76). ومعنى ذلك أن الأضرار التي لا تكون نتيجة طبيعة للعمل غير المشروع لا يشملها التعويض. ولكن متى يكون الضرر نتيجة طبيعة للعمل غير المشروع؟ لم يحدد القانون المدني العراقي المقصود بالنتيجة الطبيعية للضرر، لذلك أجتهد الشراح لتحديد، وأعتمد أكثرهم على ما أورده القانون المدني المصري من تعريف للنتيجة الطبيعية، وذلك في المادة (221) بقولها (... ويعتبر الضرر نتيجة طبيعة اذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول) (77). والذي يخلص مما تقدم، أن الضرر لكي يكون مباشراً، ومن ثم مشمولاً بالتعويض، يجب أن يكون نتيجة طبيعية للخطأ أو للفعل الضار، وهو يكون كذلك اذا لم يكن بإمكان الدائن أو المتضرر تجنبه أو تلافيه ببذل جهد معقول، أما اذا كان بإمكانه تلافيه بهذا الجهد المعقول، لكنه لم يفعل ووقع الضرر، فإن مرتكب الفعل الضار لا يسأل عن تعويضه، لأنه لن يكون ضرراً مباشراً (78).

75 - وقد خصص المشرع العراقي لأحكام الفعل الضار (47) مادة هي المواد (186-232). ويرى أستاذنا الدكتور حسن علي الذنون أن المشرع العراقي قد خصص مواد كثيرة لأحكام الفعل الضار، بحيث لا يوجد لها مثيل في كل القوانين المدنية المعاصرة. ويرى أن سبب ذلك يرجع الى رغبة المشرع العراقي الى التوفيق بين أحكام الفقه الإسلامي من ناحية، وبين أحكام التشريعات الوضعية من ناحية أخرى، وأن ذلك قد جره الى نقل كثير من المبادئ العامة والأحكام التطبيقية المختلفة التي وردت في كتب الفقه الإسلامي عامة وفي مجلة الأحكام العدلية خاصة، ومعظم هذه الأحكام التطبيقية جزئيات تغني عنها القواعد العامة أو هي مبادئ عامة لا تصلح أن تكون تشريعات وأن صلحت أن تكون أساساً للتشريع. د. حسن علي الذنون، النظرية العامة للألتزامات، المكتبة القانونية، بغداد، ص 213

76 - والتي جاء فيها (تقدر المحكمة التعويض في جميع الأحوال بقدر مالحق المتضرر من ضرر وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعة للعمل غير المشروع)

77 - وقد جاء في الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري بخصوص هذا المعيار ما يأتي (وقد عني المشرع بتحديد دلالة عبارة النتيجة الطبيعية تحديداً وافياً ... وقد تقدم عند تفصيل أحكام الخطأ المشترك أن الدائن يقاسم مدينه تبعة الخطأ، ويتحمل المسؤولية عن شق من الضرر اذا امتنع عن دفع هذا الشق، متى كان في استطاعته أن يفعل ذلك، ببذل قسط معقول من الحيلة، ومؤدي هذا أن نصيب المدين من تبعة الضرر ينحصر فيما لا يكون للدائن قبل بتوقيه، على الوجه الذي تقدمت الإشارة اليه، وهذا هو المقصود بالنتيجة الطبيعية لتخلف المدين عن الوفاء بالالتزام) الأعمال التحضيرية، الجزء الثاني، مطبعة دار الكتاب العربي، وزارة العدل، ص 565

78 - ويختلف موقف القانون المدني الفرنسي فيما يتعلق بتحديد الضرر المباشر عن موقف كل من القانونيين العراقي والمصري، إذ ميز القانون الفرنسي في تحديد الضرر المباشر بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية، ففيما يتعلق بالمسؤولية العقدية، أعتبرت المادة (1151) منه الضرر المباشر هو النتيجة الفورية المباشرة لعدم التنفيذ. أما في المسؤولية التقصيرية، فقد اشترطت المادة (1382) منه أن توجد رابطة سببية ما بين الضرر وما بين الفعل الخاطي لكي يكون ضرراً مباشراً قابلاً للتعويض عنه. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، الخطأ، المصدر السابق، ص 307 ونعتقد أن مسلك القانون المدني الفرنسي أكثر صحة ودقة من مسلك القانونيين العراقي والمصري، ذلك لأن مفهوم الرابطة السببية أوسع نطاقاً من مفهوم النتيجة الطبيعية. لأخط بنفس المعنى د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، الرابطة السببية، ص 29

2. مدى رجحان اعتبار الضرر التبعية ضرراً مباشراً: عرفنا فيما سبق المقصود بالضرر المباشر طبقاً لنصوص القانون المدني العراقي والمدني المصري، وذكرنا أن غالبية شراح القانون المدني قد اعتبروا الضرر التبعية ضرراً مباشراً ناجماً عن الفعل الضار الذي لحق المتضرر الأصلي، وبالتالي فإن الفعل الضار هو الأساس القانوني للتعويض عنه. إلا أننا نعتقد أن اعتبار الضرر التبعية ضرراً مباشراً لا ينسجم مع طبيعة وحقيقة هذا الضرر، لذلك نسجل على ما سبق الملاحظات التالية:

أ- نعتقد أن مسألة تحديد نوع الضرر فيما إذا كان مباشراً أو غير مباشر، إنما تثور بالنسبة لشخص المتضرر الأصلي فقط، أي عندما ينجم عن الفعل الضار مجموعة متعاقبة أو متسلسلة من الأضرار تلحق شخص المتضرر الأصلي نفسه. أما بالنسبة للضرر التبعية، فهو ضرر تعلق بشخص آخر غير المتضرر الأصلي، لذلك فهو لا يخضع لهذا التحديد.

ب- وحتى لو فرضنا أن الضرر التبعية يخضع لمسألة تحديده فيما إذا كان ضرراً مباشراً أو غير مباشر، فأنا نعتقد أنه ضرر غير مباشر بالنسبة للفعل الضار 79، ذلك لأنه (طبقاً للمعيار القانوني للضرر المباشر) لا يعد نتيجة طبيعية للفعل الضار لعدة أسباب، منها:

- أن الضرر لكي يكون مباشراً يجب أن لا يكون مجرد نتيجة للفعل الضار، بل يجب أن يكون نتيجة طبيعية، أي حصل حسب المجرى الطبيعي للأمر، ونعتقد أن الضرر التبعية (فقدان الإعالة والألم النفسية) لا تدخل ضمن المجرى الطبيعي للأمر، بل هي حالات خاصة وأستثنائية.

- وقد يمكن اعتبار الضرر التبعية نتيجة طبيعية للفعل الضار فيما لو كان (ضرراً جسدياً)، كما لو افترضنا أن الفعل الضار الذي أدى إلى وفاة المتضرر الأصلي قد ألحق إصابة جسدية لشخص آخر في وقت ارتكابه. أو إذا كان (ضرراً مادياً بحتاً) كما لو قام شخص بحرق منزل شخص آخر وانتقل الحريق إلى المنزل المجاور له وحرقه أيضاً. أما بالنسبة للضرر التبعية محل البحث، فهو ضرر مالي بحت (فقدان الإعالة) أو ضرر معنوي (الألم النفسية). ونعتقد بالنسبة إلى الضرر المالي، أنه ضرر من نوع خاص أقرب ما يكون إلى الفوائد القانونية التي ألزم القانون بالتعويض عنها عندما يكون الالتزام دفع مبلغ من النقود. كما أنه ضرر أستثنائي بالنسبة للضرر المعنوي، لم يقرر القانون التعويض عنه إلا في حالات خاصة وطبقاً لشروط معينة.

ت- وأخيراً نقول، إذا اعتبرنا ضرراً مباشراً، كل من ضرر (فقدان الإعالة) و(الألم النفسية) التي لحقت المعال والزوج والأقربين نتيجة وفاة المتضرر الأصلي، فإنه يلزم في الوقت نفسه اعتبار الأضرار التي لحقت أشخاص آخرين نتيجة واقعة الوفاة أضراراً مباشرة أيضاً، كدائنون المتوفي وزبائنه والمجهزون والموردون الذين كانوا يتعاملون معه، وبالتالي يكون لهم حق المطالبة بالتعويض عن هذه الأضرار. إلا أن القانون يمنع ذلك، لأنه حصر حق التعويض عن الضرر التبعية بطائفتين من الأشخاص فقط هم (المعاليين والزوج والأقربين من الأسرة). وهو ما يدل أن الحكم القاضي بتعويضهم ذا طبيعة خاصة.

ثانياً: نص القانون كأساس لدعوى تعويض الضرر التبعية: يعد القانون مصدراً لجميع الالتزامات الناشئة عن مصادر الالتزام التي نص عليها القانون المدني العراقي، فهو مصدر الالتزامات الناشئة عن العقد وعن الإرادة المنفردة وعن الفعل الضار وعن الكسب دون سبب، كما أنه مصدر لالتزامات أخرى ذات طبيعة خاصة، لا ترجع إلى مصادر الالتزام المعروفة. لذلك فإن للقانون باعتباره مصدراً للالتزام صفتين أو مظهرين، هما:

1. مصدر غير مباشر: فالالتزامات الناشئة عن العقد وعن الإرادة المنفردة وعن العمل غير المشروع وعن الكسب بدون سبب، لها مصدر مباشر، يتمثل بكل من العقد والارادة المنفردة والعمل غير المشروع والكسب دون سبب، إلا أن لها في الوقت نفسه مصدر غير مباشر، هو الذي جعلها تنشأ من مصدرها المباشر، وهو الذي حدد أركانها وبين أحكامها. فلو أخذنا العمل غير المشروع على سبيل المثال، لوجدنا كل خطأ يصدر من شخص ويلحق ضرر بشخص آخر، يلزم من

79 - جاء في قرار محكمة الاستئناف المصرية المختلطة أنه إذا رفضت الإدارة تجديد رخصة لأحدى شركات النقل وكانت مخطئة في عدم تجديد الرخصة، كانت مسؤولة عن تعويض هذه الشركة عما أصابها من ضرر، ولكنها لا تكون مسؤولة عن تعويض بائع عربات النقل إذا أصابه ضرر من جراء عدم تجديد الرخصة بفوات صفقات كان من المنتظر أن يعقدها مع الشركة التي لم تجدد رخصتها. ويعلق الدكتور السنهاوري على هذا القرار بالقول (ويلاحظ هنا أن الضرر المشكو منه قد أصاب شخصين لا شخصاً واحداً: الشركة والضرر الذي أصابها ضرر مباشر، وبائع عربات النقل والضرر الذي أصابه ضرر غير مباشر) د. عبد الرزاق السنهاوري، الوسيط، المصدر السابق، ص 1035

أرتكب الخطأ بتعويض الضرر، ويكون المصدر المباشر للالتزام بالتعويض هو العمل غير المشروع، والقانون مصدره غير المباشر (80).

2. **مصدر مباشر:** حيث يعتبر القانون مصدراً مباشراً لطائفة من الالتزامات التي لا يجمع بينها جامع، والتي لا يمكن ردها إلى أي من مصادر الالتزام المعروفة من عقد أو أرادة منفردة أو عمل غير مشروع أو كسبب دون سبب، وهي التزامات تنقرر بنص القانون، وتخضع للنصوص القانونية التي أنشأتها من حيث أركانها ومداها وأحكامها (81). وبالنسبة للالتزام محل البحث، وهو التزام المسؤول عن الفعل الضار في تعويض الضرر التبعية الذي لحق أشخاص آخرين غير شخص المتضرر الأصلي، فإن التساؤل يثور حول مدى إمكانية اعتبار نص القانون هو المصدر المباشر له؟ والواقع أننا نؤيد مثل هذا التوجه، ذلك لأنه بالإضافة إلى ما سبق وأن ذكرناه من ملاحظات عند كلامنا عن الأساس الأول، فأنا نعتقد أن ما نصت عليه المادتين (202-205) من القانون المدني العراقي، من منح المتضررين بالتبعية عن وفاة المتضرر الأصلي الحق في مطالبة المسؤول عن الوفاة بالتعويض عما لحقهم من ضرر مادي (فقدان الإعالة) أو ضرر معنوي (بالنسبة للزوج والأقربين)، هو تقرير لحالات استثنائية خاصة، وأن المشرع المدني أورد هذه الحالات الخاصة لأعتبارات معينة، أهمها هي قصور نظام التعويض المدني المقرر في القانون المدني العراقي بالنسبة للأضرار الواقعة على النفس، أي ضرر الموت، فالتعويض لا يشمل طبقاً لنصوص القانون المدني العراقي كامل التعويض عن الضرر الحقيقي الناجم عن زهق روح الضحية (المتضرر المباشر)، لذلك أتجه المشرع المدني إلى التوسيع من نطاق التعويض في مثل هذه الحالة من خلال النص في المادتين السابقتين على إمكانية تعويض أشخاص آخرين لحقتهم أضرار تبعية مادية أو معنوية نتيجة وفاة المتضرر الأصلي أو الضحية (82). لذلك نعتقد أن اعتبار نص القانون هو المصدر المباشر أو الأساس القانوني للالتزام المسؤول عن الفعل الضار في التعويض عن الضرر التبعية، هو الأساس السليم والأكثر دقة من الأساس الأول الذي يعتبر الأساس القانوني له هو الفعل الضار. وبالتالي فإن أساس تعويض الضرر التبعية للدعوى الشخصية، يختلف عن أساس تعويض الضرر الأصلي تبعاً للدعوى الوراثة (83).

80 - د. عبد الرزاق السنهوري، المصدر السابق، ص 1438

81 - د. عبد المجيد الحكيم و عبد الباقي البكري ومحمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام، الجزء الأول، مكتبة السنهوري، بغداد، ص 306

82 - ونعتقد بأننا حتى لو شايعنا الفقه المدني الذي يذهب إلى اعتبار أساس مسؤولية المتضرر الأصلي ناجمة عن الفعل الضار على اعتبار الضرر التبعية ضرراً مباشراً، فإن الضرر التبعية فيما يتعلق بضرر فقدان الإعالة في المزمرة قانوناً (أي التي كان المتوفى يتبرع بها للمعيل) هو ضرر غير محقق أي احتمالي. فالضرر الذي يصيب شخصاً كان يعوله القتل دون أن يكون ملزماً قانوناً بالإنفاق عليه، هو ضرر احتمالي. أنظر. د. سليمان مرقص، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القسم الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، 1971، ص 133

83 - د. محمود جمال الدين زكي، المصدر السابق، ص 194

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحثنا هذا، الذي تناولنا فيه دعوى تعويض الضرر التبعي وأساسها القانوني، نسجل أدناه أهم ما توصلنا إليه من نتائج أو استنتاجات، أهم ما نراه من توصيات أو مقترحات. وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات:

1. الضرر التبعي، نوع خاص من أنواع الضرر، الزم القانون المدني العراقي وأكثرية القوانين المدنية التعويض عنه، وذلك وفق شروط حددتها النصوص القانونية المدنية. ورغم أن القوانين المدنية لم تحدد له تسمية معينة، إلا أننا أطلقنا عليه تسمية الضرر التبعي أو التابع، لأنها تسمية تتوافق مع حقيقته ومعناه.

2. حدد القانون المدني العراقي الأشخاص الذين يستطيعون المطالبة بالتعويض عن الضرر التبعي، بطائفتين من الأشخاص، هما: الأشخاص المعالون، الذين كانوا يتلقون أعالة مستمرة ومنظمة من قبل المتضرر الأصلي (المتوفى)، وأدت وفاته إلى انقطاعها. وسواء كان المتوفى ملزماً بالإعالة قانوناً أم غير ملزماً بها. وذلك فيما يتعلق بالضرر التبعي المالي. والطائفة الثانية، هم الأشخاص الذين تضرروا بالتبعية بضرر أدبي نتيجة وفاة المتضرر الأصلي، وقد حددهم القانون المدني العراقي بكل من (الأزواج والأقربين من الأسرة).

3. يتسم الضرر التبعي بخصيصة ذات طبيعة مزدوجة، فهو من ناحية، ضرراً تبعياً، أي أنه يرتبط في وجوده بوجود الضرر الأصلي. إلا أنه في الوقت نفسه ضرراً مستقلاً عن الضرر الأصلي من حيث الشخص المتضرر وطبيعة الضرر ودعوى التعويض عنه، وغيرها من الأحكام.

4. في حالة وفاة المتضرر الأصلي نتيجة الفعل الضار أو العمل غير المشروع، فإن حقه في التعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحقه ينتقل إلى خلفه العام من ورثة وغيرهم، حيث يستطيعون المطالبة بتعويض هذه الأضرار عن طريقة (الدعوى الوراثية). أما الأضرار الشخصية (المادية والأدبية) التي لحقت الورثة أو غيرهم من الأشخاص نتيجة واقعة الوفاة، فإن المطالبة بها يكون عن طريق (الدعوى الشخصية).

5. تعد مسألة تحديد الأساس القانوني لدعوى تعويض الضرر التبعي على درجة كبيرة من الأهمية، إذ أنها تحدد لنا مصدر الالتزام الذي جعل المسؤول عن حادثة وفاة المتضرر الأصلي ملزماً بتعويض الأضرار التبعية التي لحقت المتضررون التبعيون. إلا أن جميع من بحث في تعويض هذا الضرر، لم يسلط الضوء بشكل كاف لهذا الموضوع، لذلك حاولنا بحث هذه المسألة بشكل مفصل في بحثنا هذا، وتوصلنا إلى أن الأساس القانوني السليم لدعوى تعويض الضرر التبعي فيما نراه هو نص القانون، وليس الفعل الضار كما ذكر غالبية الشراح. لذلك فإن التعويض عن الضرر التبعي يتحقق بمجرد تحقق الشروط التي نص عليها القانون، ولا يلزم المطالب به إثبات أركان المسؤولية الثلاث من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما.

ثانياً: المقترحات:

1. نعتقد أن الدافع الذي جعل المشرع المدني العراقي يقرر في نصوص صريحة الحق في التعويض عن الأضرار التبعية في حالة ما إذا نجم عن الفعل الضار وفاة المتضرر الأصلي، هو قصور نظام التعويض المدني المقرر في القانون المدني العراقي بالنسبة للأعتداء الواقع على النفس (ضرر الموت). إذ لم يوفق المشرع المدني العراقي فيما نراه، عندما ساوى في طريقة أو أسلوب التعويض عن الفعل الضار الواقع أو الأعتداء الواقع على النفس مع طريقة التعويض عن الفعل الضار أو الأعتداء الواقع المال. إذ طبقاً لنص المادة (207) من القانون المدني العراقي، فإن التعويض عن الوفاة يتم تقديره من قبل المحكمة بقدر ما لحق المتضرر من ضرر وما فاتته من كسب. فهذه الطريقة إذا كانت صالحة لتقدير التعويض عن الأضرار الناجمة عن الأعتداء على المال، فإنها في تقديرنا غير صالحة لتقدير التعويض عن الأعتداء الواقع على النفس، وما ينجم عنه من زهق روح إنسان. لذلك فإننا ندعو المشرع المدني العراقي إلى مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالأعتداء الواقع على النفس (والواقع على دون النفس) المنصوص عليها في القانون المدني العراقي النافذ، وإعادة صياغتها بما يضمن التعويض المناسب لضرر الوفاة أو أرهاق روح الإنسان. ونعتقد أن تبني نظام التعويضات المقدرة سلفاً بالنسبة للأضرار الناجمة عن الأعتداء على النفس والجسد، هو النظام

الأمتل والأكثر ملائمة لطبيعة الأضرار الناجمة عن هذه الأعتداءات. وهو ما يقرره نظام التعويض المحدد في الشريعة الإسلامية. لذلك ندعوا الى ضرورة الأخذ به وتبنيه من قبل المشرع المدني العراقي.

2. أن النصوص المقررة للتعويض عن الضرر التبعية والواردة في القانون المدني العراقي والقوانين العربية الأخرى كالقانون المدني المصري وغيره، مصدرها التاريخي أو المباشر هو القانون المدني الفرنسي، حيث تبني القانون المدني العراقي نظام التعويض عن الضرر التبعية المقرر في القانون المدني الفرنسي مع بعض التحوير الطفيف، خصوصاً فيما يتعلق بطوائف الأشخاص المشمولين به. وأن السبب الذي دفع المشرع الفرنسي ويؤيده الفقه والقضاء الفرنسي في أقرار نظام التعويض عن الأضرار التبعية، هو أنتفاء نظام التعويضات المقدرة سلفاً بالنسبة للأعتداءات الواقعة على النفس في القانون المدني الفرنسي. بل أن الفقه المدني الفرنسي كان وما زال في نقاش وجدل كبيرين حول مسألة مدى اعتبار الموت أو الوفاة الناجمة عن الفعل الضار ضرراً يوجب التعويض عنه، إذ يذهب جانب كبير منه الى عدم الاعتراف بضرر الموت، ومن ثم عدم التعويض عن الوفاة أو الموت، بحجة أنتفاء الذمة المالية للضحية بالموت. لذلك أقر القانون المدني الفرنسي نظام التعويض عن الأضرار التبعية لتغطية أضرار أخرى نجمت عن واقعة وفاة المتضرر الأصلي. لذلك نعتقد أن ليس هنالك داع أو مبرر للمشرع المدني العراقي في تبني موقف القانون المدني الفرنسي في أقرار التعويض عن الضرر التبعية، ذلك لأن الموت طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي الذي يعد المصدر التاريخي الثاني للقانون المدني العراقي، هو ضرر محقق يترتب على وقوعه الحق في التعويض لورثته الضحية. وبالتالي فإننا نعتقد عدم ضرورة الأخذ بنظام التعويض عن الضرر التبعية. ونقترح إلغاء النصوص المقررة له، وأستبدالها بنظام التعويض المحدد سلفاً، بالصورة التي ذكرناها في النقطة أعلاه. فنظام الدية الشرعية يقرر تعويض كاف لورثة المتوفي ولخلفه العام. لذلك لا يبقى مبرر لتقرير التعويض عن الضرر التبعية في حالة الأخذ بالتعويض المقرر في الفقه الإسلامي. فالورثة والأقربيون أصحاب حق التعويض عن الضرر التبعية الأدبي سيحصلون على ترضية كافية من مبلغ الدية، كما أن المعالين إذا كانوا ورثة فإن مبلغ الدية سيسد الضرر الحاصلة لهم بفقدان الإعالة، أما إذا كانوا من غير الورثة، فإنه لا يوجد الزام قانوني بحصولهم على الإعالة بصورة مستمرة ودائمة، ويمكن للورثة منحهم مبلغ معين من مبلغ الدية إذا شاءوا. لذلك لا يبقى أي داع للأبقاء على نص المادتين 202 و 205 من القانون المدني العراقي .

قائمة المصادر

أولاً: الكتب:

1. المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، دار الدعوة، أستانبول، تركيا، 1989
2. د. أحمد شرف الدين، أنتقال الحق في التعويض عن الضرر الجسدي، مطبعة الحضارة العربية، 1982
3. د. آدم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، الطبعة الثالثة، المكتبة القانونية، بلا سنة طبع، بغداد
4. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، ج2، الخطأ، دار وائل للنشر، 2006
5. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، ج3، الرابطة السببية، دار وائل للنشر، 2006
6. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، ج1، الضرر، دار وائل للنشر، 2006
7. د. حسن علي الذنون، المبسوط في شرح القانون المدني، ج5، دار وائل للنشر، 2006
8. د. حسن علي الذنون، النظرية العامة للألتزامات، المكتبة القانونية، بلا سنة طبع، بغداد
9. د. سعدون العامري، تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية، مركز البحوث القانونية، بغداد، 1981
10. د. سعدون ناجي القشطيني، شرح أحكام المرافعات، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مطبعة المعارف، بغداد، 1979
11. د. سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، القسم الأول، المجلد الأول، الطبعة الخامسة، 1992

12. د. سليمان مرقس، المسؤولية المدنية في تقنيات البلاد العربية، القسم الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، 1971
13. د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، المجلد الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011
14. د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، المكتبة القانونية، بلا سنة طبع، بغداد
15. د. عبد المجيد الحكيم و عبد الباقي البكري ومحمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام، الجزء الأول، مكتبة السنهوري، بغداد
16. د. عزيز كاظم جبر، الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية التقصيرية، دراسة مقارنة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998
17. د. محمد حنون جعفر، مسؤولية المقاول العقدية عن فعل الغير، شركة المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011
18. د. محمد سليمان الأحمد، الخطأ وحقيقية أساس المسؤولية المدنية في القانون العراقي، مطبعة التفسير، أربيل، 2008
19. د. محمد لبيب شنب، المسؤولية عن الأشياء، مطبعة النهضة المصرية، 1975
20. د. محمود جمال الدين زكي، مشكلات المسؤولية المدنية، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة، 1978
- ثانياً: البحوث المنشورة
1. د. صبري حمد خاطر، الضرر المرتد في القانون العراقي والمقارن، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد الأول والثاني، 1989 .
2. د. غازي عبد الرحمن ناجي، تحديد المستحقين للتعويض عن الضرر الأدبي نتيجة الوفاة، مجلة، بحث منشور في مجلة القضاء، السنة التاسعة والثلاثون، الأعداد/ الأول والثاني 1985
3. د. محمد حنون جعفر، خصوصية التنظيم القانوني للعلاقات الأسرية، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية وسياسية، كلية القانون والسياسة/ جامعة السليمانية، السنة السادسة، العدد 12، أب، 2018
- 4- مكي أبراهيم لطفي، من ستحق التعويض عن القتل، بحث منشور في مجلة القضاء، العددان الثالث والرابع، السنة السابعة والعشرون، تموز - كانون الأول، 1972
- ثالثاً: القوانين
1. القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951
2. قانون المرافعات العراقي رقم 83 لسنة 1969
3. قانون التأمين الإلزامي من حوادث السيارات رقم 52 لسنة 1980
4. مجلة الأحكام العدلية
5. القانون المدني لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة
6. الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري، الجزء الثاني، مطبعة دار الكتاب العربي، وزارة العدل.